A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة الزراعة

الدورة التاسعة والعشرون

روما، 30 سبتمبر/أيلول – 4 أكتوبر/تشرين الأول 2024

معلومات محدّثة عن الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

الموجز

يؤدي الطلب المتنامي على الأغذية والأعلاف والألياف، فضلًا عن الطلبات المتنافسة الناشئة عن التوسّع الحضري والقطاعات الاقتصادية الأخرى، إلى زيادة الضغط على الموارد من الأراضي والمياه. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الزراعة ستحتاج، بحلول عام 2050، إلى إنتاج حوالي 50 في المائة أكثر من الأغذية والأعلاف والألياف والوقود الحيوي مقارنة بعام 2012. ولا بد من الإقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه التركيز إلى الأراضي التي ينتج عليها أكثر من 95 في المائة من الأغذية في العالم. وثمة حاجة إلى التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على مختلف مستويات صنع القرار لمواجهة التحديات والطلبات المتنافسة المتزايدة. وقد نشرت المنظمة أول *خطوط توجيهية للتخطيط لاستخدام الأراضي* في عام 1993. وبعد 30 عامًا، تدعو التحديات والمتطلبات والرؤى الجديدة للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي إلى تحديث هذه الخطوط التوجيهية.

وقد أعدت المنظمة *الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي – تحديث*. ووُضعت الخطوط التوجيهية الجديدة من خلال عملية شاملة بإرشاد وتوجيه عامّين من شعبة الأراضي والمياه في المنظمة. وأُطلع مكتب الدورة التاسعة والعشرين للجنة الزراعة على العملية وقدّم توجيهات ذات صلة. وتم الحصول على تعقيبات وتعليقات من خلال مشاورات تم تنظيمها على المستويين العالمي والإقليمي وشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع قضايا التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

وإن الإطار المنطقي العام قابل للمقارنة بنسخة عام 1993 من الخطوط التوجيهية؛ غير أن الخطوط التوجيهية الجديدة تستند إلى التغيير النموذجي في الطريقة التي تم بها تنفيذ التخطيط لاستخدام الأراضي مؤخرًا. وتؤكد صفة "متكامل" على الاتجاهات الأخيرة في التخطيط لاستخدام الأراضي: تحسين استخدام الأراضي والمياه عبر مختلف مستويات التخطيط، ومشاركة أصحاب المصلحة والتشاور معهم، والدعم الفني متعدد التخصصات، والتنسيق مع قطاعات متعددة على مستويات مختلفة من صنع القرار، واستخدام أدوات متعددة. وتتوافق الخطوط التوجيهية الجديدة بشكل أفضل مع الاتفاقيات والمعاهدات العالمية، والالتزامات الدولية، وأهداف التنمية المستدامة، والإطار الاستراتيجي لمنظمة

الأغذية والزراعة للفترة 2022–2031. ويرتبط التخطيط على المستوى الوطني بأهداف التنمية المستدامة والالتزامات الدولية. وتم دمج معلومات إضافية حول الأدوات والتكنولوجيات ونظم المعلومات الناشئة في الخطوات التسع للخطوط التوجيهية المحدّثة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تناول القضايا التالية في الخطوط التوجيهية المحدّثة: تغيّر المناخ، وتحييد أثر تدهور الأراضي وإصلاحها، وصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والإدارة المتكاملة للموارد من الأراضي والمياه، والتوسّع الحضري، والزراعة شبه الحضرية والحضرية، والحوكمة، والحيازة، وحقوق المرأة والشعوب الأصلية في ملكية الأراضي. وتعمل الخطوط التوجيهية المحدّثة على تعزيز تكامل الزراعة والقطاعات الأخرى المعنية بالتخطيط لاستخدام الأراضي.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوةٌ إلى القيام بما يلي:

(أ) *الإقرار* بجهود المنظمة في تحديث الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي لتعزيز الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي والوفاء في نفس الوقت بالالتزامات العالمية المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة واتفاقيات ريو *وتقديم توجيهات* بشأن وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية، حسب الاقتضاء؛

(ب) *وتشجيع* أعضاء المنظمة على تنفيذ الخطوط التوجيهية المحدّثة، بمجرد الانتهاء منها ونشرها، لتعزيز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وتحقيق فوائد متعددة للزراعة، والأمن الغذائي والتغذية، والتكيّف مع تغيّر المناخ والحدّ من آثاره، والتنوع البيولوجي، والبيئة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Lifeng Li

مدير شعبة الأراضي والمياه

الهاتف: 5224 570 06 39+

البريد الإلكتروني: NSL-Director@fao.org

أوّلًا – المقدمة

1- يؤدي الطلب المتنامي على المنتجات الغذائية والزراعية، وكذلك الطلب الناشئ عن القطاعات الأخرى، إلى زيادة الضغط على الموارد من الأراضي والمياه. ويتم إنتاج أكثر من 95 في المائة من غذائنا على الأرض، في حين يتأثر ثلث الأراضي الزراعية بتدهور الأراضي الناجم عن النشاط البشري. وهناك حاجة إلى التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي لتعزيز الاستخدام والإدارة الفعالين والشاملين والمستدامين للموارد من الأراضي والتربة والمياه، لحماية هذه النظم الإيكولوجية ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لتغيّر المناخ، والنمو السكاني، والتوسّع الحضري، والطلبات المتنافسة المتزايدة على الأراضي. وتعتبر عملية التخطيط المتكامل القائمة على الأدلة، والمدعومة بالأدوات والممارسات المناسبة التي تتضمن احتياجات ووجهات نظر مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة، والفرص الناشئة، والتحديات، أمرًا ضروريًا لضمان نتيجة إيجابية.

ثانيًا – الأساس المنطقي لتحديث الخطوط التوجيهية

2- نُشرت *الخطوط التوجيهية للتخطيط لاستخدام الأراضي*[1] في عام 1993 كمصدر رئيسي أوّل للمعرفة حول تنفيذ نهج تدريجي للتخطيط لاستخدام الأراضي. وفي عام 1999، نشرت المنظمة وثيقة متابعة بعنوان *مستقبل أرضنا: خطوط توجيهية للتخطيط المتكامل من أجل الإدارة المستدامة للموارد من الأراضي*.[2] ومنذ نشر الخطوط التوجيهية للتخطيط لاستخدام الأراضي، في عامي 1993 و1999، أحرز تقدم كبير في بلورة المفاهيم والأساليب والأدوات اللازمة للتخطيط "المتكامل" لاستخدام الأراضي. وأدت الرؤى الجديدة إلى فهم أفضل لأهمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والحيازة، والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية والمياه، وتدهور الأراضي، وتغيّر المناخ، والتنوع البيولوجي، ومشاركة أصحاب المصلحة، التي لم تنعكس في النسختين السابقتين من الخطوط التوجيهية.

3- وتوفر عملية أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقاصدها ومؤشراتها، وخاصة *تحييد أثر تدهور الأراضي* (هدف التنمية المستدامة 15-3-1)، إطارًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعم قدرات البلدان على جمع البيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي دورًا رئيسيًا في تحديد وتنفيذ الخيارات والاستراتيجيات لتعزيز إنتاجية الأراضي واستدامتها، ودعم الدور المركزي للأغذية والزراعة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. واتخذت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي عقدت في أبيدجان، كوت ديفوار في مايو/أيار 2022، العديد من القرارات ذات الصلة. وتم تشجيع الأطراف على تعزيز ودعم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية، بصفتهما عاملي تمكين للتآزر والتكامل والتماسك في السياسات بين اتفاقيات ريو الثلاث.

4- ويعتبر *استخدام الأراضي وتغيّر استخدام الأراضي والحراجة* قطاعًا محدّدا ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، يتناول انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية وإزالتها. ويُعدّ دمج التخطيط لاستخدام الأراضي في سياسات واستراتيجيات تغيّر المناخ أمرًا ضروريًا لتحقيق الأهداف المناخية. وينطوي ذلك على تدابير، مثل تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، والحفاظ على الغابات وغيرها من مصارف الكربون، ودمج الاعتبارات المناخية في عمليات صنع القرار بشأن استخدام الأراضي.

[1] FAO. 1993. *Guidelines for land-use planning* https://www.fao.org/4/t0715e/t0715e00.htm
[2] FAO and UNEP. 1999. *The Future of Our Land* https://www.fao.org/4/x3810e/x3810e00.htm

5- ويُعدّ تطبيق التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي أحد المبادئ التسعة عشر التي تحكم عملية تنفيذ تحييد أثر تدهور الأراضي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي مصمّمة لضمان النتائج الإيجابية لتحييد أثر تدهور الأراضي، مع تجنّب النتائج السلبية أو غير المقصودة أو التقليل منها. ويؤدي التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي دورًا أساسيًا في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي وتقليل حالات عدم اليقين في القرارات المرتبطة بالتخطيط لتحييد أثر تدهور الأراضي. ويتضمن التخطيط لتحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذه عمليات تشاركية جيدة التصميم تشمل أصحاب المصلحة، وخاصة مستخدمي الأراضي، في تصميم التدخلات وتنفيذها ورصدها لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي.

6- واعتمد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي *إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي* (الإطار العالمي للتنوع البيولوجي)، في مونتريال، كندا، في ديسمبر/كانون الأول 2022. ويتكوّن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، المعروف أيضًا باسم خطة التنوع البيولوجي، من 23 هدفًا عالميًا موجهًا نحو العمل من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف اتجاه فقدان التنوع البيولوجي وعكسه، بما في ذلك الهدف 1.[3] ويتطلّب الوفاء بهذه الالتزامات العالمية نهجًا للتخطيط لاستخدام الأراضي يمكن أن يوفق بين المصالح المتضاربة في استخدام الأراضي، ويدمج أهداف الاستخدام من مختلف القطاعات، ويحقق التوازن بين القيّم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على المستويين الوطني ودون الوطني.

7- ويُلزم الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 المنظمة إلزامًا راسخًا بتعزيز الإدارة المستدامة لمواردنا الحيوية من الأراضي والمياه من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل* للجميع، دون ترك أي أحد خلف الركب.

8- وتدرك لجنة الزراعة أن الأراضي مورد محدود واستراتيجي، وأن إدارة الأراضي تتطلّب حوكمة فعالة، تعتمد على نهج مشتركة بين القطاعات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.[4] وتولي الخطوط التوجيهية المحدّثة الاعتبار الواجب لهذه المتطلبات.[5]

9- وتتطلّب العديد من القضايا الناشئة توسيع نطاق الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. فعلى سبيل المثال، تغيّرت الطريقة التي يتم بها التخطيط لاستخدام الأراضي بشكل كبير، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وخاصة في التطبيقات الجغرافية المكانية والجغرافية والتحوّل الرقمي العالمي.

10- ولذلك، بعد أكثر من 3 عقود، هناك حاجة إلى تحديث الخطوط التوجيهية للاستجابة للتحديات والمتطلبات والرؤى الجديدة للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

---

[3] "ضمان خضوع جميع المناطق للتخطيط المكاني التشاركي الشامل والمتكامل للتنوع البيولوجي و/أو عمليات الإدارة الفعالة التي تعالج التغير في استخدام الأراضي والبحار، لتقريب المناطق ذات الأهمية العالية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك النظم الإيكولوجية ذات السلامة الإيكولوجية العالية، من الصفر بحلول عام 2030، مع احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية". (اتفاقية التنوع البيولوجي، 2022، ص. 9).

[4] الفقرة 20 من الوثيقة COAG 28 REP. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/d23aef7e-9bc5-49d1-a96f-bde3e9900973/content

[5] الوثيقة COAG/2022/14 https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/d06ccf48-6070-4774-8283-321d24aebd21/content

ثالثًا – أبرز التغييرات الرئيسية في الخطوط التوجيهية المحدّثة

11- استجابة للقضايا والطلبات الناشئة، تتضمن الخطوط التوجيهية المحدّثة العديد من الميزات لدعم عملية تخطيط أكثر ديناميكية وتكاملًا وشمولًا. وإن الإطار المنطقي العام قابل للمقارنة بنسخة عام 1993 من الخطوط التوجيهية. ولكن هناك تغيير نموذجي في التركيز والأدوات وديناميكيات عملية التخطيط. ويهدف العنوان الجديد، *الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي – تحديث*، إلى التأكيد على الاستمرارية مع الخطوط التوجيهية المنشورة في عام 1993. وتؤكد كلمة "متكامل" في العنوان على الاتجاهات الحديثة في التخطيط لاستخدام الأراضي: تحسين استخدام الأراضي والمياه عبر مختلف مستويات التخطيط، والمشاركة والتشاور مع أصحاب المصلحة، والدعم الفني المتعدد التخصصات، والتنسيق مع قطاعات متعددة على مستويات مختلفة لصنع القرار، واستخدام أدوات متعددة.

12- وتوفر الخطوط التوجيهية المحدّثة أدوات وإرشادات لدعم البلدان في معالجة العديد من القرارات الأخيرة المتخذة في مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات ريو الثلاث، مثل تلك المتعلقة بمؤشر أهداف التنمية المستدامة 15-3-1 (تحييد أثر تدهور الأراضي)،[6] والهدف 1 للإطار العالمي للتنوع البيولوجي،[7] *واستخدام الأراضي وتغيّر استخدام الأراضي والحراجة* لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي تشجع البلدان على النظر في دور أكثر مركزية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي ودعم الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المترابطة التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة. وتشجّع هذه المقررات أيضًا الأطراف على تعزيز ودعم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي كعامل تمكين للتآزر والتكامل وتماسك السياسات بين الاتفاقيات الثلاث.

13- واستجابة لطلبات مجموعة من أصحاب المصلحة بشأن الأدوات التي تدعم التخطيط التشاركي للموارد من الأراضي، وضعت المنظمة *صندوق أدوات تخطيط استعمالات الموارد الأرضية*،[8] يتضمن أكثر من 160 أداة ومصدر معلومات. وتم إدراج أدوات التخطيط هذه في الخطوط التوجيهية المحدّثة.

14- وتركز الخطوط التوجيهية المحدّثة على الانتقال من التخطيط لاستخدام الأراضي من أعلى إلى أسفل إلى تخطيط متكامل وتشاركي لاستخدام الأراضي. وتقرّ الخطوط التوجيهية الجديدة بالدور المركزي لإشراك الناس في عملية التخطيط وتشجّع تولي أصحاب المصلحة المعنيين لزمام الأمور. وتبدأ بتحديد مشكلة التخطيط وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين (المشاركون و/أو المتأثرون بأي تغييرات بشكل مباشر أو غير مباشر) قبل الانتقال إلى جمع البيانات واختيار خيارات استخدام الأراضي والتفاوض عليها وإدارتها وتنفيذها ورصدها. وتتضمن كل خطوة مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

15- وتم تصميم الخطوط التوجيهية المحدّثة لمساعدة البلدان على تحديد أولويات خيارات استخدام الأراضي المختلفة بناءً على معاييرها المحدّدة. ويمكن تصميم المعايير لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات الأخرى. ويرتبط التخطيط على كلٍ من المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي بالأهداف الإنمائية أو البيئية المتفق عليها دوليا (المعاهدات والاتفاقيات).

16- وتم، ضمن جملة مسائل أخرى، مراعاة ما يلي في الخطوط التوجيهية المحدّثة: تغيّر المناخ (التكيّف معه والحد من آثاره من خلال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي)، وتحييد أثر تدهور الأراضي (هدف التنمية المستدامة 15-3-1)، وصون

---

[6] منظمة الأغذية والزراعة. بوابة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/1531-proportion-of-land-that-is-degraded-over-total-land-area/ar

[7] اتفاقية التنوع البيولوجي. خطة التنوع البيولوجي من أجل الحياة على الأرض https://www.cbd.int/gbf/targets/1

[8] منظمة الأغذية والزراعة. الأراضي والمياه. صندوق أدوات تخطيط استعمالات الموارد الأرضية. https://www.fao.org/land-water/land/land-governance/land-resources-planning-toolbox/ar/

التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام (خطة التنوع البيولوجي، الغاية 1)، وإصلاح الأراضي المتدهورة (الإقرار بأن إدارة الأراضي تساهم في تحقيق فوائد متعددة للبيئة والتنوع البيولوجي والمناخ والأمن الغذائي والأمن المائي)، والمياه (الإقرار بدور الإدارة المتكاملة للموارد من الأراضي والمياه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)، والتوسّع الحضري والزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، والحوكمة، والحيازة وحقوق المرأة والشعوب الأصلية في ملكية الأراضي.

17- وتعمل الخطوط التوجيهية المحدّثة على تعزيز تكامل الزراعة والقطاعات الأخرى المشاركة في التخطيط لاستخدام الأراضي. وتشمل الخطوات التسع للعملية اختيار أصحاب المصلحة/القطاعات، وتحديد فريق العمل، وتحسين خيارات استخدام الأراضي وإدارتها، وتسهيل عملية التشاور/التفاوض لتقليل النزاع بين أصحاب المصلحة والقطاعات، وبناء توافق في الآراء بشأن الخطة. ويتم دعم وصف العملية من خلال الأمثلة ودراسات الحالة. ويسلّط الجدول التالي الضوء على الاختلافات بين الخطوات الواردة في الخطوط التوجيهية لعام 1993 والخطوط التوجيهية المحدّثة.

لمحة عامة عن الخطوات الرئيسية في الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي – تحديث (2024) مقارنة بالنسخة السابقة من الخطوط التوجيهية (1993)

الخطوات في الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي – تحديث (2024)	**الهيكل المنقح للخطوات**	**الخطوات في الخطوط التوجيهية لعام 1993**
الخطوة 1: البدء في عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. تحديد مشكلة استخدام الأراضي والتركيز على تحقيق الغايات المتعلقة بأهداف التنمية الأخيرة (أهداف التنمية المستدامة، تغيّر المناخ، تحييد أثر تدهور الأراضي، التنوع البيولوجي، وغيرها)، وخاصة على المستوى الوطني.	تحديد منطقة التخطيط واتخاذ قرار بشأن أهداف ونهج عملية التخطيط؛ وتحديد الخصائص والمشاكل والأشخاص المتأثرين.	الخطوة 1 – تحديد الأهداف والاختصاصات.
الخطوة 2: تحديد الأشخاص المهتمين باستخدام الأراضي في منطقة التخطيط. يتم إعطاء دور أكبر للمجتمعات المحلية والأشخاص المتأثرين بالتخطيط، بشكل مباشر أو غير مباشر. والانتباه إلى الحيازة والمساواة. المشاركة والتشاور بمشاركة العديد من الجهات الفاعلة.	التأكد من تحديد جميع أصحاب المصلحة على مستويات التخطيط ذات الصلة. وتحليل خصائصهم واهتماماتهم والفوائد أو الخسائر المتوقعة التي سيتكبدونها جراء التغيّرات في استخدام الأراضي. وإيلاء اهتمام خاص لقضايا حيازة الأراضي وعدم المساواة، وكذلك للأشخاص الذين لديهم حقوق حيازة مشروعة، سواء أكانوا يمتلكون الأراضي أم يعتمدون على موارد الملكية المشتركة وخدمات النظام البيئي.	الخطوة 2 – تنظيم العمل.

الخطوة 3: إنشاء فريق عمل متعدد التخصصات. أصحاب المصلحة المتعددو التخصصات، والتنسيق بين المستويات المختلفة لصنع القرار واستخدام أدوات متعددة.	ضمان الخبرة الفنية الكافية وتمثيل جميع مجموعات أصحاب المصلحة، وخاصة الجهات الفاعلة المحلية، في فريق عمل المعني بالتخطيط. وإعداد الاختصاصات وضمان الوصول إلى المعلومات اللازمة والإبلاغ عن الصلاحيات والسلطات.	الخطوة 3 – تحليل المشاكل.
الخطوات في الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي – تحديث (2024)	**الهيكل المنقح للخطوات**	**الخطوات في الخطوط التوجيهية لعام 1993**
الخطوة 4: تحديد خصائص الأراضي واستخداماتها ومستخدميها. تم دمج المعلومات الإضافية حول الأدوات والتقنيات ونظم المعلومات الناشئة في الخطوط التوجيهية المحدّثة.	وصف السمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المميزة لمنطقة التخطيط (بما في ذلك المياه الداخلية)، بما في ذلك استخدام الأراضي وفئات المستخدمين؛ وتجميع البيانات باستخدام الأساليب المناسبة لكل مستوى من مستويات التخطيط.	الخطوة 4 – تحديد فرص التغيير.
الخطوة 5: إجراء تحليلات متكاملة لخيارات استخدام الأراضي. تحسين استخدام الأراضي والمياه في أجزاءٍ مختلفة من المناظر الطبيعية. واستخدام الأدوات الحديثة لتقييم خيارات استخدام الأراضي المختلفة بناءً على تحليل متعدد المعايير لتحديد الاستخدام الأمثل للأراضي الذي يعزز الإنتاج ويعزز الاستدامة ويساعد في تحقيق فوائد متعددة بأقل تأثير. والاعتبارات المتعلقة بالتوسّع الحضري، والزراعة شبه الحضرية والحضرية، والحوكمة، والحيازة، وحقوق المرأة والشعوب الأصلية في ملكية الأراضي.	تقييم الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية لخيارات استخدام الأراضي لمستخدمي الأراضي والمجتمع، مع الإشارة بشكل خاص إلى النساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة. وعرض العواقب الإيجابية (الفرصة) والسلبية (التأثير) لمختلف مسارات العمل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لقضايا الاستدامة والنتائج العادلة.	الخطوة 5 – تقييم مدى ملاءمة الأرض. الخطوة 6 – تقييم البدائل: التحليل البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
الخطوة 6: التشاور واتخاذ القرار بشأن الخيارات المناسبة والمقبولة لاستخدام الأراضي.	إجراء مناقشات عامة وتنفيذية حول الخيارات الأكثر قابلية للتطبيق وعواقبها. وبناءً على هذه المناقشات والتقييم الذي يتم إجراؤه في الخطوة 5، تحديد التغييرات	الخطوة 7 – اختيار الخيار الأفضل

المشـــاورات للتأكـد من أن الخيـارات المختـارة مقبولـة من قبـل مســـتخـدمي الأراضـي وأن الخيارات تسـاعد في تقليل النزاعات وتحسـين الاسـتخدام المسـتدام للموارد. وينبغي لمختلف أصـــحـاب المصـــلحة إضـــفاء الطابع الرسمي على الاتفـاق بشـــأن الخيـارات المختـارة. ويهـدف هـذا التطور الجـديـد إلى تعزيز تنفيذ الخطة.	في اسـتخدام الأراضـي التي يجب إجراؤها باستخدام الأساليب الشاملة والتشاركية.	
الخطوة 7: إعـداد الخطـة المتكـاملـة لاستخدامات الأراضي.	تخصـيص اسـتخدامات الأراضـي المختارة للمناطق المسـتهدفة. ووضـع خطط لإدارة الأراضـي بشـكل مناسـب وتحديد كيفية وضـع خطة اسـتخدام الأراضـي موضـع التنفيـذ. ووضـــع الخطوط التوجيهيـة للسياسات، وإعداد الميزانية، وتحديد الموارد المالية المتاحة، وصـــياغة أي تشـــريعات ضـــرورية. وينبغي إشـــراك صـــناع القرار والوكالات القطاعية ومستخدمي الأراضي.	الخطوة 8 – إعـداد خطـة استخدام الأراضي
الخطوة 8: تنفيـذ الخطـة المتكـاملـة لاستخدامات الأراضي.	إصدار خطة استخدام الأراضي، إما كجزءٍ من عمليـة التخطيط أو، على الأرجح، كمشروع تطوير منفصل. ويجب أن يعمل الفريق المعني بالتخطيط بشـــكل وثيق مع الوكالات المنفذة وأصـــحاب المصـــلحة المستهدفين.	الخطوة 9 – تنفيذ الخطة
الخطوة 9: رصـــد الخطـة المتكـاملـة لاستخدام الأراضي وتقييمها.	رصـــد مـدى تقـدم الخطـة نحو تحقيق أهـدافهـا. وقـد يكون من الضـــروري في النهـايـة تعـديـل الخطـة أو تنقيحهـا، مع المشـــاركـة الكـافيـة لمختلف أصـــحـاب المصـلحة، بما في ذلك الشـعوب الأصـلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.	الخطوة 10 – رصـــد الخطة وتنقيحها

رابعًا – عملية تشاورية عالمية

18- صدرت الخطوط التوجيهية المحدّثة من خلال عملية تشاورية عالمية صمِّمت لضمان استجابتها للقضايا والتحديات الناشئة التي تواجه مختلف أصحاب المصلحة والبلدان والأقاليم. وسعت هذه العملية إلى رفع مستوى الوعي بأهمية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وتبادل المعرفة حول الممارسات الجيدة، وتبادل وجهات النظر مع الإدارات الحكومية المشرفة على التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والدعوة إلى تقديم تعقيبات وتعليقات لتحسين الخطوط التوجيهية المحدّثة.

19- وشملت عملية التشاور هذه جميع البلدان ومجموعة واسعة من الوحدات الفنية والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية للمنظمة، فضلًا عن المنظمات الشريكة الرئيسية والخبراء. وأجريت سلسلة من الندوات الإقليمية عبر الإنترنت خلال الفترة الممتدة بين عامي 2023 و2024 بهدف تلقي المساهمات البلدان في جميع الأقاليم وتجميعها. وتمت مراجعة الخطوط التوجيهية المحدّثة عدة مرات للتأكد من أن جميع المساهمات قد أخذت بعين الاعتبار بشكل صحيح في المنتج النهائي. وفي ما يلي أبرز النتائج والقضايا التي أثيرت من خلال العملية التشاورية هذه:

(أ) غالبًا ما يمثل توفر البيانات والمعلومات الحديثة والعالية الجودة (الدقة المكانية والدقة) تحديًا يعيق صياغة وتنفيذ التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

(ب) ينبغي زيادة الوعي بأهمية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وفوائده على المدى الطويل لكلٍ من صناع القرار والجمهور.

(ج) تُعدُّ المعلومات حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة، مثل عواقب سوء استخدام الأراضي وتأثير ممارسات استخدام الأراضي، أمرًا بالغ الأهمية لعملية التخطيط.

(د) ينبغي أن تكون حقوق ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية في عملية التخطيط واضحة، بما في ذلك دور القطاعين العام والخاص، والبنية المؤسسية، والتنسيق بين القطاعات المختلفة.

(هـ) يكتسي بناء القدرات في مجال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، بما يشمل كيفية استخدام الخطوط التوجيهية ونظم المعلومات الجغرافية ومنهجيات الاستشعار عن بعد، وكيفية المشاركة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على المستوى المحلي، أهمية بالغة.

(و) غالبًا ما تكون حيازة الأراضي وتجزئتها مشكلة تعيق التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي المناسب وهي تتطلّب اهتمامًا خاصًا.

(ز) يُعدّ الزحف الحضري على الأراضي الزراعية أمرًا مهمًا للغاية في معظم البلدان ويجب أخذه في الاعتبار في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

(ح) ينبغي النظر بشكل صحيح في الاتجاهات الحالية والمستقبلية لتدهور الأراضي في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

وستتألف الخطوط التوجيهية المحدّثة النهائية من جزأين: الجزء الأول – *دليل تمهيدي* يهدف إلى تعريف صناع القرار وغيرهم من القراء المهتمين بالمفاهيم الأساسية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، ويعرض عملية التخطيط من خلال تسلسل منطقي مؤلف من تسع خطوات (معروضة في الملحق أ)، والجزء الثاني – *دليل الممارس*، الذي يقدّم تفاصيل فنية لجميع الخطوات التسع لممارسي التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

الملحق

الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي – تحديث

مسودة

الجزء الأول – الدليل التمهيدي

بيان المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: الطبيعة والنطاق

1-1 موارد الأراضي واستخدام الأراضي

2-1 التخطيط لاستخدام الأراضي

1-2-1 التخطيط لاستخدام الأراضي من أعلى إلى أسفل

2-2-1 التخطيط لاستخدام الأراضي التشاركي والشامل

3-2-1 التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

3-1 التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وخطة العمل العالمية

4-1 التخطيط على مستويات مختلفة

1-4-1 التخطيط على المستوى الوطني

2-4-1 التخطيط على المستوى المتوسط

3-4-1 التخطيط على المستوى المحلي

5-1 الأشخاص في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

6-1 القضايا الناشئة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

1-6-1 تغيّر المناخ

2-6-1 إصلاح الأراضي المتدهورة، وتحييد أثر تدهور الأراضي والتنوع البيولوجي

3-6-1 التوسّع الحضري والزراعة الحضرية وشبه الحضرية

4-6-1 النهج القائمة على الحيازة، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والمرأة والشباب

7-1 أدوات للمساعدة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

الفصل الثاني:لمحة عامة عن عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

1-2 نهج الخطوات التسع

2-2 دليل سريع للخطوات التسع

الخطوة 1: البدء في عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

الخطوة 2: تحديد الأشخاص المهتمين باستخدام الأراضي في منطقة التخطيط

الخطوة 3: إنشاء فريق عمل متعدد التخصصات

الخطوة 4: تحديد خصائص الأراضي واستخداماتها ومستخدميها

الخطوة 5: إجراء تحليلات متكاملة لخيارات استخدام الأراضي

الخطوة 6: التشاور واتخاذ القرارات بشأن الخيارات المناسبة والمقبولة لاستخدام الأراضي

الخطوة 7: إعداد الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي

الخطوة 8: تنفيذ الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي

الخطوة 9: رصد الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي وتقييمها

المراجع

الإطارات

الإطار 1– ملخص: التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
الإطار 2– معنى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة
الإطار 3– مواضيع للخطوة 1 في دليل الممارس
الإطار 4– مواضيع للخطوة 2 في دليل الممارس
الإطار 5– مواضيع للخطوة 3 في دليل الممارس
الإطار 6– مواضيع للخطوة 4 في دليل الممارس
الإطار 7– مواضيع للخطوة 5 في دليل الممارس
الإطار 8– مواضيع للخطوة 6 في دليل الممارس
الإطار 9– مواضيع للخطوة 7 في دليل الممارس
الإطار 10– مواضيع للخطوة 8 في دليل الممارس
الإطار 11– مواضيع للخطوة 9 في دليل الممارس

الأشكال

الشكل 1 – المجالات المواضيعية الأربعة المترابطة التي تحكم استخدام الأراضي
الشكل 2 – نموذج تطوير استخدام الأراضي
الشكل 3 – الدور المركزي لأصحاب المصلحة في عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
الشكل 4 – العناصر الرئيسية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
الشكل 5 – الروابط بين المستويات المختلفة في التخطيط لاستخدام الأراضي على نطاقات متعددة
الشكل 6 – تصنيف أصحاب المصلحة المشاركين في عملية كبيرة للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
الشكل 7 – تدهور الأراضي الناجم عن الضغوط البشرية المباشرة
الشكل 8 – التخطيط لموارد الأراضي لعكس تدهور الأراضي وتعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود
الشكل 9 – الخطوات الموصى بها في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
الشكل 10 – ملخص خطوات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي (المدخلات والمخرجات والأنشطة والمسؤوليات)

الجداول

الجدول 1: معايير تقييم خيارات استخدام الأراضي المقترحة وتصنيفها
الجدول 2: نموذج لمصفوفة تحليل إنجاز الأهداف

المقدمة

يؤدي الطلب المتنامي على المنتجات الزراعية إلى زيادة الضغط على الموارد من الأراضي والتربة والمياه، ويتفاقم بسبب التوسّع الحضري والتنمية الريفية ومشاريع البنية التحتية واسعة النطاق. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) إلى أن الزراعة ستحتاج، بحلول عام 2050، إلى إنتاج حوالي 50 في المائة أكثر من الأغذية والأعلاف والوقود الحيوي والألياف مقارنة بعام 2012 (منظمة الأغذية والزراعة، 2022). وهناك حاجة إلى نهج لتخطيط استخدام الأراضي يعزز الاستخدام الفعال والمستدام للموارد، ويحمي النظم الإيكولوجية وخدماتها، ويمكنه مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية للنمو السكاني والطلبات المتزايدة.

وقد نشرت منظمة الأغذية والزراعة *الخطوط التوجيهية للتخطيط لاستخدام الأراضي* في عام 1993 وكانت مصدرًا أوليًا قيّمًا للمعرفة حول كيفية تنفيذ نهج تدريجي للتخطيط لاستخدام الأراضي. وتُعرّف الأمم المتحدة الأراضي على النحو التالي:

> منطقة يمكن تحديدها من سطح الأرض، تشمل جميع خصائص الغلاف الحيوي الموجودة على قطعة من الأرض فوق السطح أو تحته، وخصائص المناخ قرب السطح، والتربة، وأشكال التضاريس، والسطح الهيدرولوجي (بما في ذلك البحيرات الضحلة، والأنهار، والأهوار والمستنقعات)، والطبقات الرسوبية القريبة من السطح، والمياه الجوفية والاحتياطي الجيولوجي، ومجموعات النبات والحيوان، وأنماط الاستيطان البشري، والنتائج المادية لنشاط الإنسان في الماضي حتى الحاضر مثل المدرجات وتخزين المياه وشبكات الصرف، والطرق والمباني (الأمم المتحدة، 1994).

وأحرز تقدم كبير في بلورة المفاهيم والنهج والأدوات الخاصة بالتخطيط لاستخدام الأراضي منذ نشر الخطوط التوجيهية لعام 1993 والعديد من وثائق التخطيط للأراضي التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة في السنوات التالية.[9] وقد أدت الرؤى الجديدة إلى فهم أفضل لأهمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والحيازة، والحوكمة، والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية والمياه، وتأثير قرارات استخدام الأراضي على سلامة التربة، والمشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة في التخطيط لاستخدام الأراضي.

وتوفر عملية أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقاصدها ومؤشراتها، الإطار الاستراتيجي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد تم وضعها لدعم قدرات البلدان على جمع البيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي التخطيط لاستخدام الأراضي دورًا رئيسيًا في تحديد الخيارات والاستراتيجيات لتعزيز الإنتاجية والاستدامة وتنفيذها، ويدعم الدور المركزي للأغذية والزراعة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

---

[9] أعقب الخطوط التوجيهية لعام 1993 كتاب "*Our land our future*" (أرضنا مستقبلنا) في عام 1996 وكتاب "*Negotiating a sustainable future for land*" (التفاوض على مستقبل مستدام للأرض) في عام 1997. ونشرت منظمة الأغذية والزراعة وثيقة متابعة بعنوان "*The future of our land*" (مستقبل أرضنا) في عام 1999. وأصدرت شعبة الأراضي والمياه في المنظمة وثيقتي عمل بعنوان: "*Negotiated territorial development in a multistakeholder participatory resource planning approach*" (التفاوض بشأن التنمية الإقليمية في نهج التخطيط التشاركي للموارد لأصحاب المصلحة المتعددين) في عام 2016 و"*Land resource planning for sustainable land management – current and emerging needs in land resource planning for food security, sustainable livelihoods, integrated landscape management and restoration*" (التخطيط لموارد الأراضي من أجل الإدارة المستدامة للأراضي – الاحتياجات الحالية والناشئة في التخطيط لموارد الأراضي من أجل الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية وإصلاحها) في عام 2017. واقترحت هاتان الوثيقتان سياقًا أوسع للتخطيط بالإضافة إلى تغيير في النهج.

ويُلزم الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 المنظمة إلزامًا راسخًا بتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الحيوية من الأراضي والمياه من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل للجميع، دون ترك أي أحد خلف الركب.

وأقرّت لجنة الزراعة أن الأراضي مورد محدود واستراتيجي، وأن إدارة الأراضي تتطلّب حوكمة فعالة، تعتمد على نهج مشتركة بين القطاعات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وتولي الخطوط التوجيهية المحدّثة الاعتبار الواجب لهذه المتطلبات

ويدعو التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي إلى إجراء تقييم منهجي لحالة الأراضي والنظر في البدائل لتحقيق أفضل استخدام للأراضي والتربة والمياه والغابات ومصايد الأسماك الداخلية. وهو يشرك مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة في عملية تشاركية، مما يضمن تحديد الأولويات والتخصيص المناسب لمختلف الأنشطة وتحقيق التوازن بين الحاجة إلى حماية الطبيعة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والأمن الغذائي ورفاهية الإنسان، ويولد فوائد وفرصًا متعددة للاقتصادات المحلية والوطنية.

وتهدف هذه الوثيقة – *الخطوط التوجيهية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي – تحديث* – إلى التأكيد على الاستمرارية مع وثائق التخطيط السابقة، التي لا تزال تحتوي على كمٍ هائل من المواد المفيدة. وتؤكد صفة "المتكامل" في العنوان على الاتجاهات الحديثة في التخطيط لاستخدام الأراضي: الاستخدام الأمثل للأراضي والتربة والمياه (بما في ذلك تربية الأحياء المائية)، ومشاركة أصحاب المصلحة على مستويات مختلفة من صنع القرار (أفقيًا داخل المنظمات وعموديًا بين المستويات الإدارية المختلفة)، واستخدام أدوات متعددة.

ومن المهم التأكيد على أن هذه الخطوط التوجيهية تم وضعها ليستخدمها الممارسون في أي مكان في العالم وعلى أي مستوى. ولهذا السبب، فهي عامة بطبيعتها وليست مصمّمة للاستجابة لاحتياجات تخطيط محدّدة. وبالتالي، ينبغي ضبط الخطوط التوجيهية لتناسب متطلبات ظروف التخطيط. وعلاوةً على ذلك، تؤكد الخطوط التوجيهية على التخطيط لاستخدام الأراضي لأغراض التنمية الريفية والزراعية. ويتعلق الأمر بالتخطيط للقطاعات الأخرى (مثل المناطق الحضرية، والبنية التحتية، والمناطق الصناعية، والسياحة، وما إلى ذلك) بمعنى أن الخطوط التوجيهية تتناول "التخطيط المتكامل".

أبرز التغييرات الرئيسية في الخطوط التوجيهية المحدّثة

استجابةً للقضايا والطلبات الناشئة، تتضمن الخطوط التوجيهية المحدّثة العديد من الميزات والأساليب لدعم عملية تخطيط أكثر ديناميكية وتكاملًا وشمولًا. والإطار المنطقي العام قابل للمقارنة بنسخة عام 1993. ولكن هناك تغيير نموذجي في التركيز (الناس في مركز التخطيط)، والأدوات (أدوات وأساليب جديدة)، وديناميكية عملية التخطيط (عملية متكررة تسهلها التكنولوجيا ويشترك فيها أصحاب المصلحة).

وتركز الخطوط التوجيهية المحدّثة على الانتقال من التخطيط من أعلى إلى أسفل لاستخدام الأراضي إلى التخطيط المتكامل والتشاركي لاستخدام الأراضي. وتقرّ الخطوط التوجيهية بالدور المركزي للأشخاص في عملية التخطيط وتشجّع تولي أصحاب المصلحة المعنيين زمام الأمور.

وصمِّمت الخطوط التوجيهية المحدّثة لمساعدة البلدان على تحديد أولويات خيارات استخدام الأراضي المختلفة بناءً على معاييرها المحدّدة. ويمكن تصميم المعايير لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات الدولية الأخرى. ويرتبط التخطيط على كلٍ من المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي بأهداف التنمية والبيئة المتفق عليها دوليًا (المعاهدات والاتفاقيات).

وتم، ضمن جملة مسائل أخرى، مراعاة ما يلي في الخطوط التوجيهية: تغيّر المناخ (التكيّف معه والحد منه من خلال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي)، وتحييد أثر تدهور الأراضي (هدف التنمية المستدامة 15-3-1)، وصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام (إطار كونمينغ-مونتريال للتنوع البيولوجي العالمي، بما في ذلك الهدف 1)، وإصلاح الأراضي المتدهورة (نظرًا إلى أن الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاحها يساهمان في تحقيق فوائد متعددة للبيئة والتنوع البيولوجي والمناخ والأمن الغذائي والأمن المائي)، والمياه (الإقرار بدور الأراضي والمياه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)، والتوسّع الحضري، والزراعة شبه الحضرية والحضرية والغابات، والحوكمة، والحيازة، وحقوق المرأة والشعوب الأصلية في ملكية الأراضي.

وتدعم الخطوط التوجيهية تكامل الزراعة والقطاعات الأخرى المشاركة في التخطيط لاستخدام الأراضي. وتشمل الخطوات التسع لعملية التخطيط اختيار أصحاب المصلحة/القطاعات، وتحديد فريق العمل، وتحسين خيارات استخدام الأراضي وإدارتها، وتسهيل عملية التشاور/التفاوض لتقليل النزاع بين أصحاب المصلحة والقطاعات وبناء توافق في الآراء بشأن الخطة. ويتم دعم وصف العملية من خلال الأمثلة ودراسات الحالة.

هيكل الخطوط التوجيهية

يتكوّن الجزء الأول (*الدليل التمهيدي*) من فصلين يهدفان إلى تقديم المفاهيم الأساسية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي ويقدّم عملية التخطيط كتسلسل منطقي مؤلف من خطوات. ويشرح الفصل الأول المفاهيم الأساسية الضرورية للفهم السليم لـلتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي: العوامل التي تحدد استخدام الأراضي والمياه، ولماذا هناك حاجة إلى التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، وكيف يتطلّب التخطيط نهجًا مختلفة من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي، والدور المركزي لأصحاب المصلحة في أي عملية تخطيط. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول الفصل الأول مجموعة من القضايا، بما في ذلك تغيّر المناخ والأمن الغذائي وتدهور الأراضي وندرة المياه والتنوع البيولوجي والتقدم التكنولوجي وتعميم النهج التشاركية، التي تشكّل تحديًا أمام تنفيذ التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. ومن المهم التأكيد على أن إدارة المياه والموارد المائية (من حيث الكمية والنوعية) هي المفتاح في أي عملية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. ويقدّم الفصل الثاني لمحة عامة عن عملية التخطيط ويقدّم سلسلة من تسع خطوات "للممارسة الجيدة" العامة التي يمكن تطبيقها في مجموعة واسعة من السياقات المختلفة للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

ويمكن قراءة الجزء الأول كوثيقة قائمة بذاتها. ولكن بالنسبة إلى أولئك الذين يخططون للقيام بعملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي فعليًا، من المستحسن اتباع الروابط العديدة للجزء الثاني (*دليل الممارس*)، الذي يتناول بمزيد التفصيل النهج المكوّن من تسع خطوات.

وتشمل معظم المراجع المذكورة في هذه الوثيقة روابط ويب ويمكن تنزيلها مجانًا. وقد تبدو بعض المراجع قديمة، إلّا أن المفاهيم والمبادئ التي تصفها لا تزال قابلة للتطبيق وتحتفظ بفائدتها وصلاحيتها.

الفصل الأول

الطبيعة والنطاق

يصف هذا الفصل الحاجة إلى التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والمفاهيم الأساسية للتخطيط المتكامل والجهات الفاعلة فيه والمستفيدين المحتملين منه. ويوضح لماذا يجب على التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة وأن يحدّد الأطراف الرئيسية المشاركة في التخطيط والتنفيذ: مستخدمو الأراضي، والأشخاص المتأثرون بالتخطيط لاستخدام الأراضي، وصناع القرار، وفريق التخطيط.

1-1 موارد الأراضي واستخدام الأراضي

في سياق التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، لا تشمل *موارد الأراضي* الطبقة السطحية للأرض (التربة) فحسب، ولكن أيضًا البنية السطحية (المناظر الطبيعية)، والمناخ، والتنوع البيولوجي، وموارد المياه (بما في ذلك تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الداخلية)، والغطاء النباتي (مثل الأراضي الحرجية) والبنية الجيولوجية العميقة، إلى الحد الذي يمكن فيه لأي من هذه العناصر أن يؤثر على استخدام الأراضي أو أن يتأثر باستخدام الأراضي.

ويشير *استخدام الأراضي* إلى الغرض الذي تُستخدم أو سيتم استخدام الأرض من أجله، وطريقة إدارة الأرض، والمدخلات المستخدمة فيها، والمنتج الذي يتم الحصول عليه من الأرض أو يشغلها، والمخرجات المتوقعة وحقوق الحيازة المشروعة التي تنظم استخداماتها.

ووفقًا للنموذج الموضّح في الشكل 1، فإن استخدام الأراضي هو وظيفة لأربعة مجالات مواضيعية مترابطة: المناظر الطبيعية، والأسواق، والأعراف الاجتماعية، والتشريعات (انظر الشكل 1).

ويشمل مجال *المناظر الطبيعية* (الفيزيائي الحيوي) جميع العناصر المادية التي يتفاعل معها السكان، بما في ذلك السمات الطبيعية (مثل الجيولوجيا والمناخ والتنوع البيولوجي) بالإضافة إلى البنية التحتية والسمات الثقافية (مثل الطرق وقنوات الري والمواقع المقدسة).

ويشمل مجال *الأسواق* الأنشطة والمعاملات الاقتصادية على كل المستويات (المحلية والإقليمية والولائية والدولية) وجميع الأنواع (السلع والمالية). وعند تصوّر التغيّرات في استخدام الأراضي، لا يمكن تجاهل اعتبارات الأرباح والخسائر الاقتصادية.

ويشمل مجال *الأعراف الاجتماعية* القيّم والمواقف والعادات والتعليم والممارسات التي يتبناها السكان. وتؤثر الأعراف الاجتماعية على الرجال والنساء بطرق مختلفة، كما تؤثر على قدرتهم على الوصول إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية واستخدامها، والخدمات، والمؤسسات المحلية، وفرص العمل. ولكن الأعراف الاجتماعية المقيدة ليست مقتصرة على الجنس، بل تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، العمر، والجماعة العرقية، والطبقة الاجتماعية.

ويشمل مجال *التشريعات* القوانين واللوائح والسياسات التي تسنّها المجتمعات لمراقبة أنشطة أعضائها وتوجيهها. ويمكن أن تنشأ هذه القوانين من المنظمات الحكومية المحلية والإقليمية والدولية.

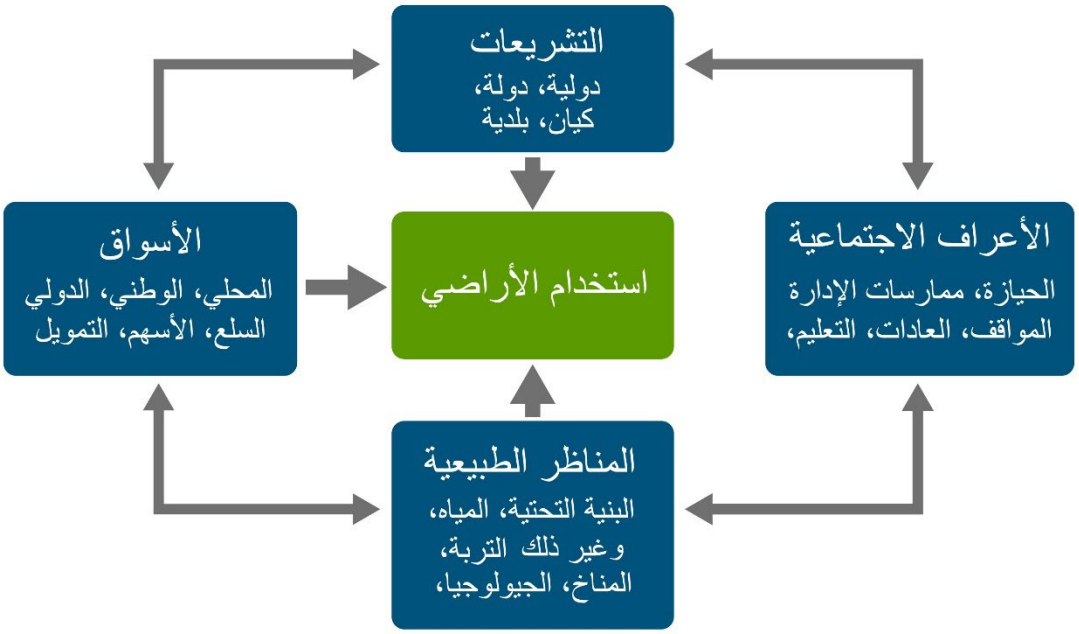

الشكل 1 – المجالات المواضيعية الأربعة المترابطة التي تحكم استخدام الأراضي

المصدر: تم استخلاص هذا النموذج من النهج المتبع في إدارة موارد الطبيعة الذي وضعته إدارة تنمية الموارد في جامعة ولاية ميشيغان (Biancalani وآخرون، 2004).

ويتفاعل كلٌ من المجالات الأربعة مع المجالات الأخرى لتوليد نمط معين لاستخدام الأراضي في كل إقليم أو منطقة. وهذا يعني أنه من أجل إحداث التغييرات الضرورية أو المرغوبة في استخدام الأراضي، يتعين على التخطيط أن يتوقع التغييرات اللاحقة التي ستكون مطلوبة في مجال أو أكثر من المجالات التي تعمل معًا لتشكيل نمط لاستخدام الأراضي (انظر الشكل 2).

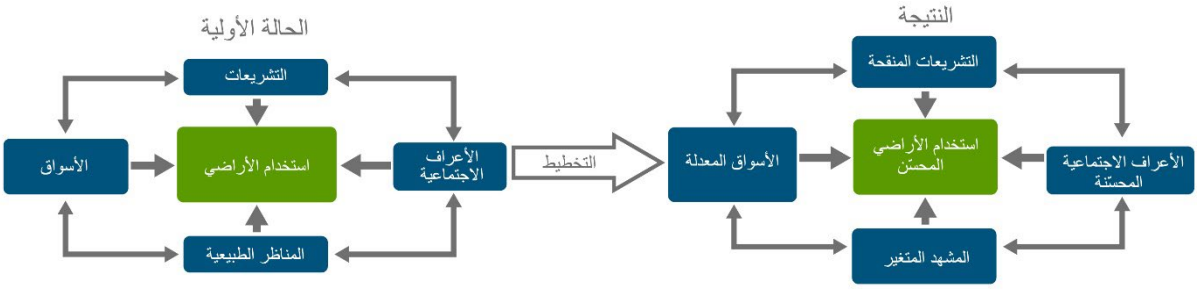

الشكل 2 – نموذج تطوير استخدام الأراضي

المصدر: Biancalani وآخرون، 2004

2-1 التخطيط لاستخدام الأراضي

التخطيط لاستخدام الأراضي هو:

> التقييم المنهجي لإمكانات الأراضي والمياه، والبدائل المتاحة لاستخدام الأراضي والظروف الاقتصادية والاجتماعية من أجل اختيار وتبني أفضل خيارات لاستخدام الأراضي. والغرض من هذا التخطيط هو اختيار وتطبيق استخدامات الأراضي التي تلبي احتياجات الناس على أفضل وجه مع حماية الموارد للمستقبل. وتكمن القوة الدافعة وراء التخطيط في الحاجة إلى التغيير، أو الحاجة إلى تحسين الإدارة أو الحاجة إلى نمط مختلف تمامًا لاستخدام الأراضي تمليه الظروف المتغيّرة (منظمة الأغذية والزراعة، 1993).

1-2-1 التخطيط لاستخدام الأراضي من أعلى إلى أسفل

تمثلت السمة الغالبة في النُهج السابقة للتخطيط لاستخدام الأراضي، والتي تأثرت بشدة بأساليب التخطيط الحضري، في الدرجة القوية من المركزية في اتخاذ القرارات. وكان ذلك فعالًا من حيث الوضوح بشأن سلسلة القيادة والخبرة الفنية، ولكنه انطوى على عيوب خطيرة.

وغالبًا ما يفشل النهج من أعلى إلى أسفل الذي تتبناه الحكومات ووكالات التنمية في إدراك دور ومصالح المجتمعات المحلية في عملية التخطيط. وكثيرًا ما تختلف أولويات التنمية ووجهات النظر التي تتبناها الجهات المخططة الوطنية والإقليمية إزاء المشاكل عن أولويات ووجهات نظر المجتمعات المحلية، الأمر الذي يجعل من الصعب معالجة كل القضايا ذات الصلة ويؤدي إلى الافتقار إلى التعاون من جانب المجتمعات المحلية (منظمة الأغذية والزراعة، 1997). وفي كثير من الحالات، يهمل التخطيط من أعلى إلى أسفل الاحتياجات الخاصة للنساء وغيرهن من الفئات الضعيفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفوارق بين الجنسين في توزيع الأراضي، وحيازتها، والحوكمة، وإدارة الموارد.

وعندما يتم تنفيذ عملية التخطيط دون الرجوع إلى القدرات المحلية لتنفيذ المشروع ومراقبته وتقييمه، من غير المرجح أن يتم تنفيذ الخطط بفعالية. وحتى عندما يتم التشاور مع أصحاب المصلحة، فإن الحلول المقترحة قد تخلق الانطباع بأن الحكومة هي "مالكة" المشروع وأن تنفيذه الناجح هو مسؤولية الحكومة وليس مسؤولية أصحاب المصلحة. وإن إشراك أصحاب المصلحة ضروري بشكل خاص في صياغة أي خطة تتضمن تغييرات أو تعديلات على استخدام الأراضي في المنطقة.

2-2-1 التخطيط لاستخدام الأراضي التشاركي والشامل

تقرّ النُهج الحديثة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي بمبدأ اللامركزية، حيث يتمتع المستخدمون الأساسيون للأراضي، مثل المزارعين والرعاة ومصايد الأسماك والغابات، وما إلى ذلك، بمصلحة معترف بها في عملية التخطيط، إلى جانب الجهات الفاعلة التي تستخدم الأراضي لأغراض مختلفة (على سبيل المثال كمستوطنات أو مصادر للطاقة أو الصناعة أو الموارد المعدنية أو الترفيه أو السياحة). ويتم الإقرار بشكل متزايد بالشمول، مع مراعاة الاحتياجات المحدّدة للرجال والنساء والأشخاص الضعفاء والمهمشين من مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية.

وتُعرف منظمة الأغذية والزراعة صاحب المصلحة بأنه: "أي شخص، أو أي مؤسسة، له مصالح في قضية أو نشاط أو معاملة أو يتأثر بها، وبالتالي، له الحق الطبيعي في المشاركة في القرارات المتعلقة بها" (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1999).

ويعني هذا التعريف أن الأشخاص الذين قد تتأثر رفاهيتهم وسبل عيشهم بالتغييرات المقترحة في استخدام الأراضي يجب أن يكونوا في مركز عملية صنع القرار بشأن استخدام الأراضي. وبالتالي، أصبحت إدارة مصالح مختلف أصحاب المصلحة من خلال عمليات التفاوض التشاركية الرسمية للتوفيق بين المصالح المتضاربة في بعض الأحيان جانبًا لا غنى عنه من التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي (Tarrason وآخرون، 2017) وربما الجزء الأكثر صعوبة في العملية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية في التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي في تمكين أصحاب المصلحة من تحليل الوضع القائم وتمكينهم من إجراء التغييرات اللازمة (انظر الشكل 3). ويستدعي ذلك الدور المركزي لأصحاب المصلحة، الذين تضعهم معرفتهم وخبرتهم الوثيقة بأراضيهم في أفضل وضع للتعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم في التغيير. وكثيرًا ما يكون من الضروري الاستثمار في مهارات التفاوض والقيادة لدى النساء وغيرهن من الفئات الضعيفة والمهمشة لضمان تمكينهن على قدمٍ من المساواة في عمليات التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي وصنع القرار. ومن الأهمية بمكان أيضًا تحديد أهداف واضحة للتخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي. وإذا لم يحدّد السكان فوائد واضحة منذ البداية، فقد تذهب العملية برمتها سدى.

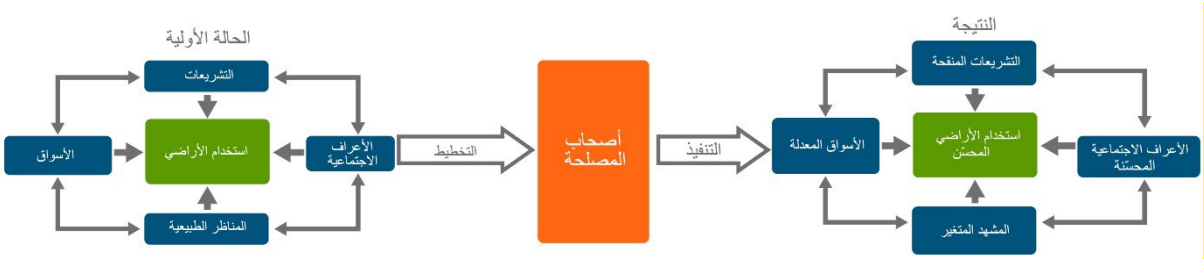

الشكل 3- الدور المركزي لأصحاب المصلحة في عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

المصدر: Biancalani وآخرون، 2004

ومن المهم تضمين الحوكمة والنهج القائم على الحقوق كعناصر استراتيجية في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. ويسعى النهج القائم على الحقوق إلى توجيه التدابير البيئية بحيث تستجيب لاحتياجات المجتمعات. ويهدف إلى مواءمة وتكامل أهداف صون البيئة مع قيّم الحماية الثقافية التي تتضمن الممارسات التقليدية لمجتمعات الفلاحين والشعوب الأصلية (الحقوق والموارد، مؤسسة Gordon وBetty Moore، 2022). وينشأ هذا إلى حد كبير من تداخل المناطق ذات القيّمة البيئية الكبيرة مع الأراضي الخاضعة لملكية المجتمعات أو إدارتها. وبالتالي، يجب الإقرار بالدور الذي قامته به ويمكن أن تقوم به الشعوب الأصلية ومجتمعات المزارعين، بما في ذلك النساء، في صون التنوع البيولوجي (Dawson، 2021).

1-2-3 التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

يسمح التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي بالنظر في المصالح المتنوّعة التي يُعترف بها بشكل متزايد باعتبارها حاسمة لتحقيق الأهداف البيئية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (Verburg وآخرون، 2022). ويتطلّب ذلك الحصول على معلومات بيئية واجتماعية وثقافية/اقتصادية، بما في ذلك البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس، من مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة والمستخدمين من أجل تخصيص الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وموارد المياه على النحو الأمثل (Verburg وآخرون، 2022).

وإن التركيز على مصالح أصحاب المصلحة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي يختلف تمامًا عن النهج الذي يعتمد على التقييم المادي والاقتصادي للأراضي لتحديد الأراضي التي سيتم تخصيصها ولأي غرض سيتم ذلك. وبدلًا من ذلك، يتميز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي بعملية تشاور وتفاوض تأخذ في الاعتبار الأولويات والسياسات الوطنية بالإضافة إلى التطلّعات والاحتياجات المحلية.

ويركز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك الموارد المائية)، مع الأخذ في الاعتبار لاتجاه التوسّع الحضري المستمر في المناطق الريفية سابقًا وعواقبه على الزراعة وغيرها من استخدامات الأراضي الريفية. وللتوسّع الحضري والبنية الأساسية آثار كبيرة على القطاع الزراعي لا يمكن أن يتجاهلها التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي إذا كان التغيير المستدام هو الهدف.

ويهدف التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي إلى تحديد مجموعة استخدامات الأراضي الأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات والأهداف المحدّدة لأصحاب المصلحة في كل منطقة، مع حماية الموارد للمستقبل. ومن خلال فحص جميع استخدامات الأراضي (بما في ذلك الغابات والمياه ومصايد الأسماك الداخلية) بطريقة متكاملة ومتساوية بين الجنسين، يمكن أن يحدّد التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي المقايضات الأكثر كفاءة بين خيارات استخدام الأراضي وربط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحماية البيئة وتعزيزها، وبالتالي المساعدة في تحقيق إدارة مستدامة للأراضي والمياه (منظمة الأغذية والزراعة، 2017).

وعند وضع عمليات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي لبلد معين، ينبغي إعطاء الجوانب التالية الاعتبار الواجب:

- **هيكل الحوكمة**. يحدّد كل من هيكل الحكومة الوطنية (على سبيل المثال، الحكومة الفيدرالية أو المركزية أو الإقليمية الموحدة) ومستوى التفاعل في التخطيط على مستويات مختلفة (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) والأطر القانونية والمؤسسية للبلد، مستويات الحوكمة التي يمكن أن يعمل من خلالها التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي قانونيًا. وفي بعض الحالات، توجد هياكل حوكمة غير رسمية وممارسات عرفية يجب أيضًا أخذها في الاعتبار.
- **التفاعلات بين الدولة والسوق**: من شأن التوازن بين قوى السوق الحرة وتدخلات الدولة، والذي يختلف من بلد إلى آخر، أن يحدّد السياق الاقتصادي والسياسي للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.
- **حيازة الأراضي والمياه**: يجب أن تأخذ عملية التخطيط في الاعتبار مختلف أنواع حيازة الأراضي (على سبيل المثال، العامة، الخاصة، المجتمعية، الجماعية، الأصلية، والعرفية) التي قد تتواجد في بلد ما، وأن تستجيب لها.
- **مستوى الالتزام**: تختلف البلدان في المدى الذي تكون فيه خطط استخدام الأراضي ملزمة وقابلة للتنفيذ من الناحية القانونية أو التعاقدية، وما إذا كان من الممكن ضمان الامتثال.

- **مستوى التكامل**: تختلف نظم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي في مختلف البلدان في ما يتعلق بالتكامل الرأسي والأفقي[10] للمؤسسات والخطط.
- **نطاق التخطيط البيئي**: يمكن أن يتنوّع نطاق التخطيط بشكل واسع من التركيز الضيق على قضايا فردية إلى عملية شاملة تتضمن مجموعة من الأهداف المجتمعية والاقتصادية والبيئية (على سبيل المثال "تخضير المجتمع").
- **مستوى مشاركة أصحاب المصلحة**: في حين أن مشاركة أصحاب المصلحة تشكّل جزءًا شائعًا من جميع نظم التخطيط لاستخدام الأراضي الحالية تقريبًا، فإن مستوى مشاركة المواطنين الفعلية قد يختلف من مجرد مشاركة رمزية إلى سيطرة نشطة. وقد لا يشمل أصحاب المصلحة المشاركون في التخطيط المزارعين وأصحاب الماشية والرعاة فحسب، بل أيضًا ممثلي قطاعي مصايد الأسماك والغابات، فضلًا عن غيرهم من المتأثرين بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي (على سبيل المثال في منطقة مصبّ).
- **وحدات صنع القرار/التخطيط**: تسمح بعض نظم التخطيط لاستخدام الأراضي صراحةً لوحدات التخطيط المكاني باتباع الحدود الأحيائية المادية، مثل مستجمعات المياه أو المناظر الطبيعية، وهي وحدة تخطيط يمكن لأصحاب المصلحة فهمها بسهولة.
- **الصكوك السياساتية**: هناك مجموعة واسعة من التدابير السياساتية المتاحة لتنفيذ أهداف استخدام الأراضي على مستويات مختلفة. وهي تشمل الخطوط التوجيهية الوطنية، وتقسيم المناطق على نطاق واسع لاستخدام الأراضي، وخطط ملموسة لاستخدام الأراضي في مواقع محدّدة، ويمكن أن تكون اتفاقيات قائمة على السوق أو تنظيمية أو طوعية.

[10] يشير التكامل الرأسي إلى التكامل والتنسيق بين مختلف مستويات الحكومة من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي. أما التكامل الأفقي فهو تنسيق التخطيط عبر مختلف قطاعات الحكومة (Metternicht، 2018).

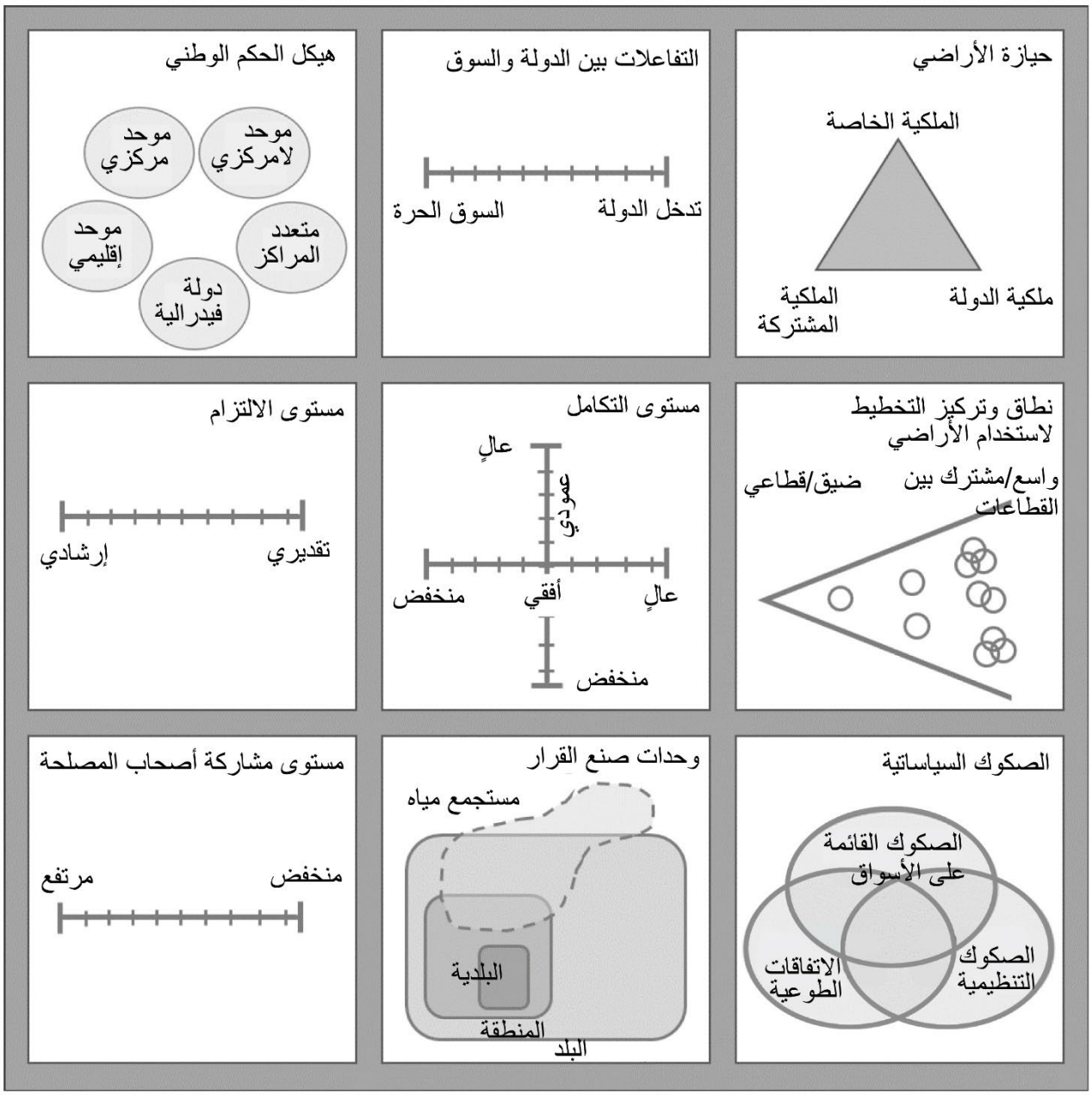

الشكل 4 – العناصر الرئيسية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

المصدر: Verburg وآخرون، 2022

تم تلخيص العناصر التسعة الرئيسية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي في الشكل 4. وإن التوليفات الممكنة التي لا حصر لها تقريبًا لهذه العناصر التسعة تجبر الخطوط التوجيهية الحالية على التركيز على بيئات التخطيط "العادية" التي تتميز بما يلي:

- يسمح هيكل الحوكمة بالتفاعل بين المستويات المختلفة عند وضع الخطط لاستخدام الأراضي؛
- يوجد اقتصاد موجّه نحو السوق، متوازن بمستويات مختلفة من تدخل الدولة؛

- يوجد نظام مواتٍ لحيازة الأراضي؛
- ثمة خطط لاستخدام الأراضي متفق عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة ملزمة قانونًا أو تعاقديًا؛
- يوجد تنسيق عمودي وأفقي بين الهياكل والوكالات الحكومية أو يمكن تعزيزه؛
- يوجد مستوى نشط من مشاركة أصحاب المصلحة، مع تمثيل كافٍ للنساء والمجموعات الضعيفة الأخرى في جميع خطوات عملية التخطيط؛
- يمكن أن يتحمّل أصحاب المصلحة المختلفون مسؤولية التخطيط والتنفيذ والتقييم؛
- ويتم مراعاة جميع صكوك السياسة (القانونية، والحوافز السوقية، والطوعية).

الإطار 1– ملخص: التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

- يهدف التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي إلى تعزيز استدامة استخدام الأراضي وإدارتها بمشاركة كاملة لأصحاب المصلحة.
- يقيّم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي الظروف الأحيائية والمادية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية السائدة في المناظر الطبيعية، بالاستفادة من الخبرة المتعددة التخصصات والمحلية لتحسين استخدام الأراضي عبر أجزاء مختلفة من البيئة.
- يقدّم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي نهجًا للتخطيط، لكنه ليس علمًا ولا مجموعة من الإجراءات المحدّدة جيدًا التي يمكن تطبيقها عالميًا. وإن كل موقف تخطيط فريد من نوعه ويتطلّب حلوله الخاصة.
- نهج التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي تشاركي ومتعدد التخصصات ومتدرج وتكراري.
- ينتج عن التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي "ميثاق إقليمي" أو نتيجة مماثلة يتم التفاوض عليها وتنفيذها وتقييمها ومراقبتها (Ziadat وآخرون، 2022).
- يختلف تركيز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وفقًا لمستوى التخطيط.
- التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي هو تحسين للتخطيط لاستخدام الأراضي التقليدي، والذي:
  - يضع الخطط واللوائح لترتيب المساحة المادية، وتحديد الأماكن التي يمكن أو لا يمكن فيها استخدام الأرض لأغراض السكن والزراعة والغابات واستخدامات الأراضي الأخرى؛
  - ليس من أعلى إلى أسفل، أي أنه لا يتم تطويره وتنفيذه من قبل السلطات المركزية مع مشاركة ضئيلة أو معدومة من أصحاب المصلحة.

3-1 التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وخطة العمل العالمية

أصبحت الحاجة إلى التخطيط السليم لاستخدام الأراضي والموارد أكثر أهمية من أي وقت مضى لمواجهة النمو السكاني العالمي، والاستخدام المتزايد (وسوء الاستخدام) للموارد المحدودة من الأراضي والمياه، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغيّر المناخ، وعدم المساواة بين الجنسين. وإن عملية التخطيط المتكاملة القائمة على الأدلة والتي تعكس احتياجات وقيّم أصحاب المصلحة المختلفين هي المفتاح لاستخدام موارد الأراضي بشكل مستدام وعادل وإدارتها. ويوفر التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية؛ وحلّ النزاعات بين المزارعين والرعاة ومصايد الأسماك والغابات والأشخاص المعتمدين على الغابات وغيرهم من مستخدمي الموارد؛ وممارسات إدارة الأراضي والمياه التي توقف تآكل التربة و/أو استنزافها وتمنع تراص التربة والتلوث؛ وصون التنوع البيولوجي؛ وترتيبات حيازة الأراضي الأكثر عدالة.

وتوجّه خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها العمل الجماعي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وتؤدي الأغذية والزراعة دورًا محوريًا في معالجة العديد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الحدّ من الفقر والقضاء على الجوع. ويعدُّ التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الاستراتيجيات وتنفيذها لتعزيز الإنتاجية والاستدامة، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، و2 (القضاء على الجوع)، و6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، و13 (العمل المناخي) و15 (الحياة في البر). وإن الروابط بين التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة واضحة بشكل خاص. ويسعى الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة إلى "حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإصلاحها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي".

وقد اتخذت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في مايو/أيار 2022، عدة مقررات ذات صلة. وشجّعت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف على توفير دور أكثر جدوى للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية، بدءًا بتقييم قدرة الأراضي ومدى ملاءمتها عند وضع السياسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية لمعالجة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، والمساعدة في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي، ودعم الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المترابطة التي تواجه أهداف التنمية المستدامة. وتم تشجيع الأطراف على تعزيز التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية ودعمهما كعوامل ممكّنة للتآزر والتكامل وتماسك السياسات بين اتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2022).

واعتمد الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في مونتريال، كندا، في ديسمبر/كانون الأول 2022، إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ويضع الإطار "التنوع البيولوجي وحفظه والاستخدام المستدام لمكوناته والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، في لُب خطة التنمية المستدامة، مع الاعتراف بالروابط المهمة بين التنوع البيولوجي والثقافي" (اتفاقية التنوع البيولوجي، 2022، ص 8). وهو يتألف من 23 هدفًا عالميًا موجهًا نحو العمل لاتخاذ إجراءات عاجلة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكسه، بما في ذلك الهدف 1:

ضمان خضوع جميع المناطق للتخطيط المكاني التشاركي الشامل والمتكامل للتنوع البيولوجي و/أو عمليات الإدارة الفعالة التي تعالج التغيّر في استخدام الأراضي والبحار، لتقريب فقدان المناطق ذات الأهمية العالية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك النظم الإيكولوجية ذات السلامة الإيكولوجية العالية، من الصفر بحلول عام 2030، مع احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (اتفاقية التنوع البيولوجي، 2022، ص 9).

ويتطلّب الوفاء بهذه الالتزامات العالمية اتباع نهج في التخطيط لاستخدام الأراضي يمكن أن يوفِّق بين المصالح المتضاربة لاستخدام الأراضي، ويدمج أهداف الاستخدام من مختلف القطاعات، ويحقق التوازن بين القيّم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستويين الوطني ودون الوطني. ومن الممكن أن يساعد الاستثمار الصغير نسبيًا في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي في منع التكاليف البشرية والمادية المرتفعة الناجمة عن النزاعات، والكوارث الطبيعية، وفقدان إنتاجية الأراضي، وتدهور الأراضي، وندرة المياه، وانقراض النباتات والحيوانات، أو على الأقل الحد منها.

وإن استخدام الأراضي وتغيير كيفية استخدام الأراضي والغابات هو قطاع محدّد ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ التي تتناول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية وإزالتها. وإن دمج التخطيط لاستخدام الأراضي في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتغيّر المناخ أمر ضروري لتحقيق الأهداف المناخية. وينطوي ذلك على تدابير مثل تعزيز ممارسات إدارة الأراضي المستدامة، والحفاظ على الغابات وغيرها من مصارف الكربون، ودمج الاعتبارات المناخية في عمليات صنع القرار بشأن استخدام الأراضي.

4-1 التخطيط على مستويات مختلفة

على الرغم من أن عناصر التخطيط الموضّحة في الشكل 3 مرغوب فيها جميعها، فإن تحقيقها يشكّل تحديًا كبيرًا، خاصة لأن أصحاب المصلحة الرئيسيين غالبًا ما يعملون على مستويات تخطيط مختلفة، ولكلٍ منهم أولوياته وقدراته واستراتيجياته الخاصة للتعامل مع هذه التحديات. وتتطلّب هذه التحديات تبني وجهات نظر جديدة بشأن التخطيط من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

وتكمن القوة الرئيسية للنهج من أعلى إلى أسفل في أنه يجعل من الممكن تحديد أهداف التنمية المتعلقة باستخدام الأراضي بسرعة نسبية من خلال إعداد الخطط الاستراتيجية والتشريعات والتوجيهات. ولأن التوجيهات تصدر عن سلطة مركزية، فإنه يتم إرسال رسالة متماسكة إلى المستويات الحكومية الدنيا كافةً. وأما نقطة الضعف فتتمثل في الصعوبة المحتملة في تنفيذ الخطط من أعلى إلى أسفل: فالتنفيذ الناجح يتطلّب دعم أصحاب المصلحة وتوافر الموارد المالية الكافية. وهذه هي على وجه التحديد قوة النهج من أسفل إلى أعلى، حيث يمكن للمبادرات أن تنشأ من المجتمع، ومن المرجح أن يتم حشد دعم أصحاب المصلحة والتمويل.

ولكن النهج القائم على الانطلاق من أسفل إلى أعلى له نقاط ضعفه الخاصة. فعلى سبيل المثال، تتسم عملية اتخاذ القرار بالبطء، لأنه يجب على جميع أصحاب المصلحة، مع مصالحهم وتحدياتهم المتباينة في كثير من الأحيان، أن يتوصلوا إلى تسوية وتوافق من خلال التفاوض. وهناك خطر آخر يتمثل في التضارب المحتمل مع التشريعات القائمة الخاصة باستخدام الأراضي: إذ يعكس الإطار التشريعي إجماعًا على مستوى البلاد بشأن القبول الاجتماعي، وقد يكون التوفيق بين القوانين القائمة والمصالح غير المتوقعة للمجتمعات المحلية المتنوعة أمرًا بالغ الصعوبة.

وقد لا يكون التخطيط من أسفل إلى أعلى قادرًا أيضًا على التعامل مع التأثيرات البيئية السلبية، مثل تحويل مياه الري من المنبع إلى المصب لخدمة مجتمع محلي على حساب مستخدمي المياه في المصب، أو الاحتياجات المجتمعية للمرافق الكبرى، مثل الصناعات والمطارات ونظم النقل وخطوط الأنابيب، وما إلى ذلك (Pissourios، 2014). وقد تكون هناك حاجة إلى الأرض لخدمة مجتمع أكبر بكثير من المجتمع الذي يشغلها فعليًا حاليًا.

وعندما يكون للتخطيط لاستخدام الأراضي وتنميته من أسفل إلى أعلى عواقب تتجاوز الحدود المحلية، فإن مستوى أعلى من التنسيق يصبح ضروريًا. والواقع أن النهج المتعدد المقاييس، الذي تتمتع فيه مستويات مختلفة من الحكم الرسمي (أو غير الرسمي) بسلطة معترف بها في ما يتصل بأنواع التخطيط التي تشرف عليها، يشكّل أفضل السبل للتعامل مع أي تعارض ظاهر بين النهجين من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل.

ويتماشى نظام التخطيط الوطني السليم مع الأولويات والالتزامات العالمية. وينبغي لمثل هذا النظام أن يشتمل على عمليات التخطيط من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي (الشكل 5). **والتخطيط على المستوى الوطني** مطلوب لوضع خطة استراتيجية للبلد، والترتيبات الشاملة لاستخدام الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والموارد المائية، والسياسات والاستراتيجيات اللازمة للحفاظ على الموارد من الأراضي والمياه وتنميتها واستخدامها واستعادتها. ويركز **التخطيط على المستوى المتوسط** على التنسيق، الذي يتصل بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وجودة التنمية المحلية. وتشكّل التجمعات الحضرية والمناطق الحضرية والمناطق الوظيفية والمناظر الطبيعية الرئيسية ومستجمعات المياه المجالات الرئيسية للتخطيط على المستوى المتوسط، الأمر الذي يتطلّب التنسيق الشامل للموارد المكانية والقطاعات والترتيبات ذات الصلة. ويركز **التخطيط على المستوى المحلي** على الجوانب التنفيذية والتشغيلية لخطط الأراضي، مع التركيز على إنتاج الأغذية وسبل عيش المزارعين والبنية الأساسية وتنفيذ المشاريع بما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية الفعلية. وتزداد تعقيدات التخطيط من المستوى الوطني إلى المستويين المتوسط والمحلي. ومن الأهمية بمكان تنسيق عملية التخطيط على المستويات الثلاثة المختلفة.

1-4-1 التخطيط على المستوى الوطني

ينبغي للتخطيط على المستوى الوطني، كما ذُكر، أن يتماشى مع الالتزامات الدولية وخطط العمل العالمية. وفي كثير من الحالات، لا ينطوي التخطيط الوطني لاستخدام الأراضي على التخصيص الفعلي للأراضي لاستخدامات مختلفة، بل يتضمن تحديد الأولويات للمشاريع على مستوى المنطقة. وقد يبدو الأمر أشبه بالتخطيط على مستوى تقسيم المناطق، مما يشير إلى فئات واسعة النطاق لاستخدام الأراضي.

وقد يشمل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي على المستوى الوطني ما يلي:

- تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة على الأراضي بين مختلف قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والغذائي، والمحاصيل التصديرية، والسياحة، والحفاظ على الحياة البرية، والسكن والمرافق العامة، والبنية الأساسية (مثل الطرق والسكك الحديدية والكابلات والشبكات تحت الأرض) والصناعة؛
- وإبلاغ نقابات المزارعين وخدمات الإرشاد وممثلي أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومنظمات النساء والشباب والشبكات غير الرسمية، بالتقلّبات في فرص السوق والتغيّرات المتوقعة في مدى ملاءمة الأراضي. ومن المرجح أن يؤثر تغيّر المناخ على الغلة المستقبلية للمزارع في الأمد القريب

أو المتوسط، وسيتعين على المزارعين التكيّف مع هذه التأثيرات من خلال زراعة محاصيل محدّدة، وزيادة التنوع البيولوجي، والاستفادة بشكل أفضل من خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الطبيعة.

- والتنسيق بين الوكالات القطاعية المعنية باستخدام الأراضي، على سبيل المثال من خلال إنشاء مجموعة من الخبراء المعنيين بمختلف جوانب التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والتي يمكن أن يكون مقرها في وكالة واحدة أو يتم اختيارها من وزارات أو وكالات مختلفة ومتاحة عند الطلب. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك حاجة إلى لجنة تضم خبراء من كيانات وقطاعات حكومية مختلفة.
- والتشريعات والسياسات المتعلقة بحيازة الأراضي وإزالة الغابات وحقوق/حيازة المياه وغيرها من الجوانب المرتبطة بالتخطيط لاستخدام الأراضي، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وإن الأهداف الوطنية معقدة، كما أن القرارات المتعلقة بالسياسات الوطنية والتشريعات والتدابير المالية تؤثر على العديد من الناس في مناطق واسعة. ومن الضروري أن تكون المعلومات المتعلقة بالتخطيط الوطني متاحة على كل المستويات ذات الصلة باللغات المناسبة، وأن يكون التخطيط شفافًا قدر الإمكان.

1-4-2 التخطيط على المستوى المتوسط

لا بد من ترجمة الأولويات الوطنية إلى خطط على مستويات أدنى. ويجري التخطيط على المستوى المتوسط في المناطق البرية التي تقع بين المستويين الإداريين الوطني والمحلي. وتُعرف هذه المناطق بأسماء مختلفة في بلدان ولغات مختلفة ــ الأقاليم والمقاطعات والمناطق والمحافظات. والتخطيط على مستوى المناظر الطبيعية أو مستجمعات المياه مهم لفهم الأبعاد الأحيائية والمادية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام الموارد، أي البيئة المادية والأشخاص/المجتمعات التي تستخدم وتدير الموارد من الأراضي والمياه. ولكن مستويات التخطيط هذه لا تتوافق بالضرورة مع المستويات الإدارية القائمة، وينبغي التحقيق في حوكمتها قبل البدء في عملية التخطيط.

ولا بد أن يأخذ التخطيط على هذا النطاق في الاعتبار أوّلًا تنوّع الأراضي ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف استخدام الأراضي على المستوى المتوسط. وعادة ما يتم تقسيم الأراضي إلى مناطق حيث يُسمح باستخدام الأراضي المختلفة على مستوى المقاطعة أو المنطقة أو يتم تقييده. وكثيرًا ما تتم مشاريع التنمية على هذا المستوى. وعندما تنشأ تضاربات بين المصالح الوطنية والمحلية، فعادة ما يكون الحلّ على مستوى المنطقة.

ويتضمن التخطيط على المستوى المتوسط ما يلي:

- تحديد مواقع التطورات مثل المستوطنات الجديدة ومزارع الغابات؛
- وتلبية الحاجة لتحسين البنية الأساسية مثل إمدادات المياه ومشاريع الري والطرق ومرافق التسويق؛
- والقيام – بالتعاون مع أصحاب المصلحة – بوضع خطوط توجيهية للإدارة لتحسين نظم استخدام الأراضي في المناطق المحدّدة.

3-4-1 التخطيط على المستوى المحلي

قد تكون وحدة التخطيط المحلية قرية أو مجموعة قرى أو حوضًا مائيًا صغيرًا أو وحدة مناظر طبيعية. وعلى هذا المستوى، قد يكون من السهل ملاءمة الخطة مع احتياجات المجتمعات المستهدفة، والاستفادة من معارف السكان المحليين ومساهماتهم وضمان المشاركة الكافية للنساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة.

ويتطلّب التخطيط على مستوى المنطقة اتخاذ إجراءات محلية لتنفيذ التغييرات في استخدام الأراضي أو إدارتها. ومن ناحية أخرى، يفضل النهج من أسفل إلى أعلى التخطيط المحلي، مع تحديد الأولويات من قبل السكان المحليين. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يتماشى كلٌ من التخطيط المتوسط والمحلي مع التخطيط الوطني لاستخدام الأراضي (المحاذاة الرأسية). وبشكل عام، يتم تحديد السياسات على المستوى الوطني ويتم التنفيذ على مستوى المنطقة والمستوى المحلي بناءً على مجموعة من الأولويات والأهداف المحدّدة.

ويتضمن التخطيط على المستوى المحلي تقييم الاحتياجات المختلفة للأشخاص، وتحديد ما يجب اتخاذه من إجراءات، وأين، ومتى، ومن سيقوم بذلك، وتحديد المسؤولية عن الإجراءات المتفق عليها. وإن مستخدمي الأراضي وأصحاب المصلحة الآخرين (مثل الرعاة والصيادين والغابات والأشخاص الذين يعتمدون على الغابات، وغيرهم) هم الأكثر اهتمامًا بتنفيذ الخطط التي تم صياغتها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي. وبدون تعاونهم، ستفشل خطط استخدام الأراضي دائمًا. وتعدُّ المفاوضات والنهج التشاركية مفتاحًا لمشاركة أصحاب المصلحة وتحقيق النتائج المثلى للجميع (منظمة الأغذية والزراعة، 2016؛ Tarrason وآخرون، 2017).

وباختصار، يرتبط التخطيط على المستوى الوطني ارتباطًا وثيقًا بقضايا ذات أهمية عالمية أو إقليمية أو وطنية، ويتطلّب نُهجًا مختلفة تمامًا عن التخطيط العملي على مستوى المنطقة اللازم لإدارة المناظر الطبيعية، في حين أن التخطيط على المستوى المحلي لتنفيذ تغيير استخدام الأراضي له احتياجاته الخاصة. ويجب أن يكون التخطيط على جميع المستويات متناغمًا لأن ما يتم التخطيط له وتنفيذه على مستوى واحد سيؤثر على القرارات (وسيتأثر بها) على المستويات الأخرى. وتعدُّ المحاذاة الأفقية والرأسية للتخطيط على مستويات مختلفة أمرًا مهمًا للغاية لضمان اتباع نهج متكامل.

ونظرًا إلى أن كل موقف تخطيط فريد من نوعه، فإن عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي هي عملية تعلّم تعاونية تتضمن خطوات مترابطة، وآليات ردود الفعل، وبناء الإجماع والمرونة. وفي الحالات التي يُعهد فيها بالتخطيط واتخاذ القرار إلى مستويات إدارية أو حوكمة مختلفة وجهات فاعلة مختلفة، سيكون من الضروري تبني نهج متعدد المقاييس للتخطيط، مع تدفقات فعّالة للمعلومات وردود الفعل في كلا الاتجاهين، وإجراء مفاوضات على مختلف المستويات (انظر الشكل 5).

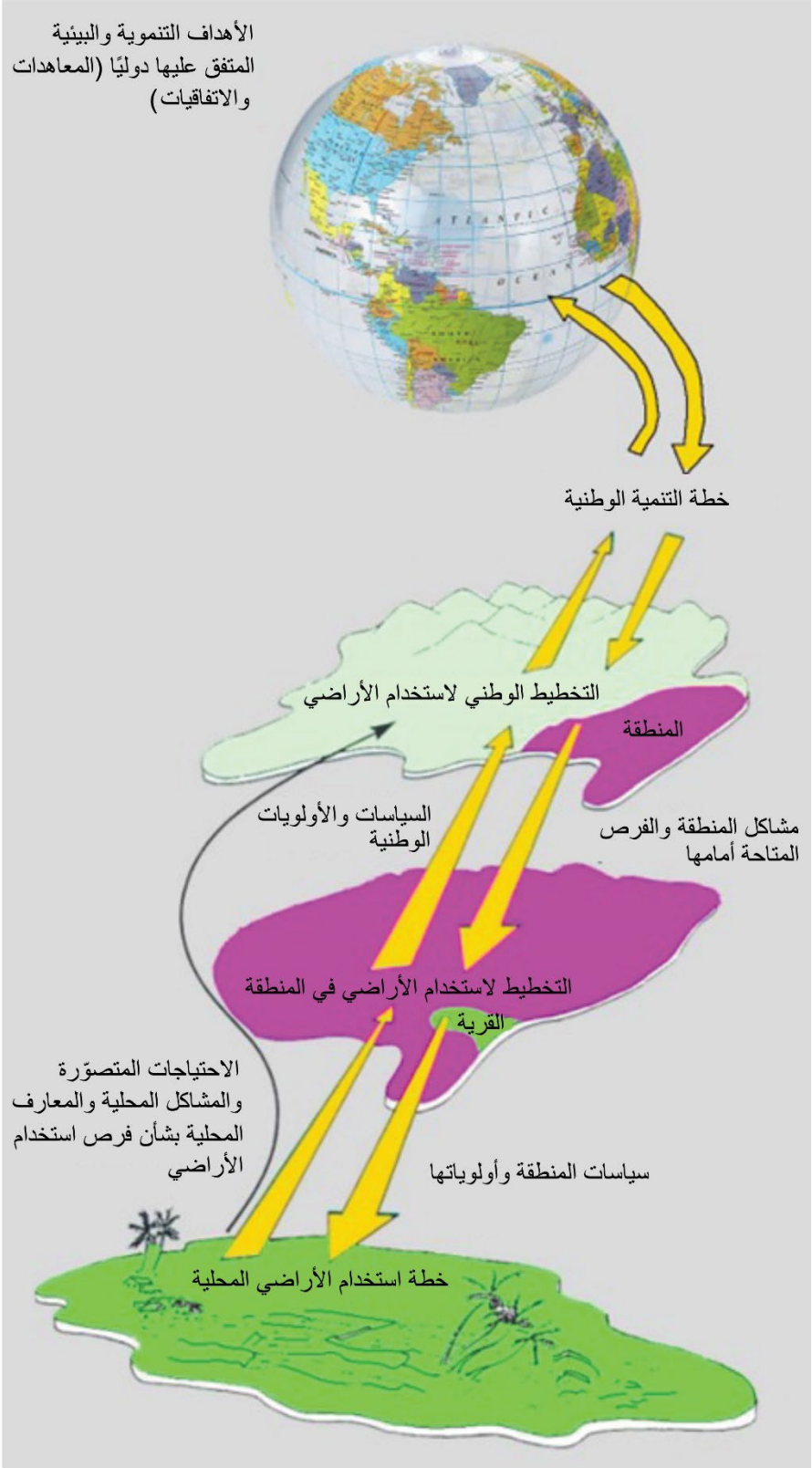

الشكل 5- الروابط بين مختلف المستويات في التخطيط لاستخدام الأراضي على نطاقات متعددة

المصدر: مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة، 1993

5-1 الأشخاص في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

يتطلّب التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي تحفيز العديد من الأشخاص للعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة. لذلك، من المهم فهم مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في التخطيط للتغيير التحويلي، بما في ذلك احتياجاتهم وقدراتهم.

التعريف

صاحب المصلحة هو أي شخص، أو أي مؤسسة، له مصالح في قضية أو نشاط أو معاملة أو يتأثر بها، وبالتالي له الحق الطبيعي في المشاركة في القرارات المتعلقة بها. (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1999)

ويمكن أن يكون أصحاب المصلحة "مباشرين" أو "غير مباشرين". وإن أصحاب المصلحة المباشرين هم في المقام الأول مستخدمو الأراضي (انظر الشكل 6). وتتكوّن هذه المجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في منطقة التخطيط والذين تعتمد سبل عيشهم كليًا أو جزئيًا على الأرض. وهم يشملون المزارعين من الذكور والإناث، والرعاة، والغابات، والأشخاص المعتمدين على الغابات، والصيادين وغيرهم ممن يستخدمون الأرض بشكل مباشر وكذلك أولئك الذين يعتمدون على منتجاتها، على سبيل المثال، المشغلين في معالجة المحاصيل أو اللحوم، ومصانع الأخشاب ومصانع الأثاث، ووحدات إعادة التدوير والتسميد، والمقاولين، والمستأجرين، والمستأجرين، وشاغلي الأرض.

وإن إشراك جميع مستخدمي الأراضي وأصحاب حقوق الحيازة المشروعة (مثل مالكي أو مستخدمي الأراضي الذين لا يقيمون في المنطقة المستهدفة) في التخطيط أمر ضروري. وفي نهاية المطاف، يجب عليهم وضع الخطة موضع التنفيذ؛ وبالتالي، أن يؤمنوا بفوائدها المحتملة وحيادية عملية التخطيط. وإن حيادية عملية التخطيط مهمة بشكل خاص، لأن أي تغيير في استخدام الأراضي من المرجح أن ينتج عنه رابحين يستفيدون من التغيير وخاسرين يحرمون منه. وهناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لإشراك النساء والمجموعات الضعيفة والمهمشة الأخرى والشعوب الأصلية، التي غالبًا ما لا يتم التعبير عن احتياجاتها وأولوياتها بشكل كافٍ وبالتالي لا يتم الإقرار بها ومعالجتها بشكل كافٍ في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

وإن أصحاب المصلحة غير المباشرين هم المعنيون بقضايا استخدام الأراضي وهم فعالون في معالجة هذه المخاوف ولكنهم لا يتأثرون بشكل مباشر بتغيّرات استخدام الأراضي. وعلى المستويين الوطني والإقليمي، عادة ما يكونون وزارات حكومية؛ وعلى المستوى المحلي، فإنهم أعضاء مجالس المدن أو القرى أو السلطات المحلية الأخرى. ويتمثل الدور الرئيسي لأصحاب المصلحة غير المباشرين هؤلاء في تحديد المشاكل التي يتعين معالجتها في تخطيط الأراضي، وضمان شرعية التدخلات المقترحة وتعبئة الموارد البشرية والمالية والفنية.

وتشتمل مجموعة أخرى من أصحاب المصلحة غير المباشرين على وكلاء التيسير، مثل فريق التخطيط الفني وفريق الرصد والتقييم. ويؤدي هؤلاء الوكلاء دورًا رئيسيًا في إدارة العمليات المعقدة وتدفقات المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بعدة مستويات لصنع القرار، ويتطلّب تغيير استخدام الأراضي المقترح التوجيه الفني من قبل فريق متعدد التخصصات بدلًا من الإجراءات التي يتخذها الأفراد.

ومن الناحية المثالية، يمكن لفريق التخطيط الفني أن يقدّم الخبرة في المجالات المواضيعية الخمسة التي تؤثر على استخدام الأراضي (أي المناظر الطبيعية، والأسواق، والأعراف الاجتماعية، والتشريعات، والإدارة/السجل العقاري[11])، وبالتالي يشمل متخصصين في الموارد الطبيعية، والقانون، والزراعة، والاقتصاد، والبيئة، والعلوم الاجتماعية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى خطر بقاء الخبراء عالقين في تخصصاتهم الخاصة، فإن القيادة القوية من قبل الجهة المخططة العامة لاستخدام الأراضي أمر مرغوب فيه. ومن المهم أيضًا أن يكون فريق التخطيط الفني على دراية بقضايا المساواة والنوع الاجتماعي والقضايا الاجتماعية الأخرى، أو الأفضل من ذلك، أن يكون خبير في النوع الاجتماعي جزءًا من الفريق. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يتمتع الفريق بالقدرة على تحديد عتبات الاستدامة (على سبيل المثال من خلال تقييمات الأثر البيئي) واقتراح خطط الأراضي المستدامة. وقد لا يتوفر مثل هذا النطاق من الخبرة إلّا على المستوى الوطني. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتدريب وإعداد الفريق لدعم عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

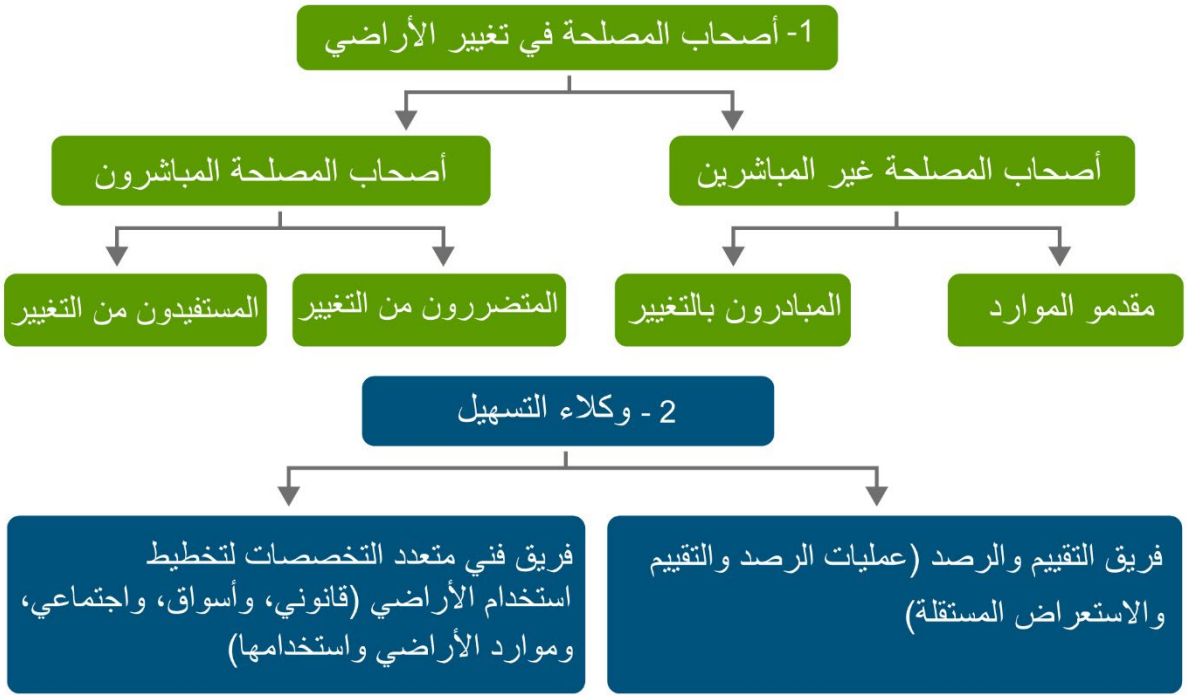

الشكل 6- تصنيف أصحاب المصلحة المشاركين في عملية كبيرة للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

المصدر: مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1999

وعلى المستويين المتوسط والمحلي، قد يتضمن فريق التخطيط النموذجي مخططًا لاستخدام الأراضي ومساعدًا فنيًا واحدًا أو أكثر. وعادةً ما يكون هؤلاء الأشخاص متخصصين في مجالات عامة يتعين عليهم إدارة العديد من المهام المختلفة وقد يحتاجون إلى مشورة متخصصة، يمكن أن تقدمها الهيئات الحكومية أو الجامعات.

[11] يقدم المتخصصون في الإدارة/السجّل العقاري معلومات دقيقة عن الملكية (على افتراض توافر مثل هذه المعلومات) لتجنب النزاعات أثناء التخطيط والنظر في تعويض أي مجموعات تتمتع بحقوق حيازة في المنطقة.

ويقدّم فريق الرصد والتقييم تقييمات مستقلة وتحديثات حول تقدم المشاريع الكبرى المتعلقة بتغيير استخدام الأراضي، بما في ذلك التأثيرات المتعلقة بالمساواة/ النوع الاجتماعي وإشراك الشعوب الأصلية. ولضمان استقلاليته، يتألف الفريق بشكل مثالي من متخصصين خارجيين يستشيرون، حسب الاقتضاء، مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

6-1 القضايا الناشئة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

يقدّم هذا القسم لمحة عامة عن القضايا التي تتطلّب اهتمامًا أكبر في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وستشكّل هذه القضايا نطاق التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي ومحتواه في السنوات القادمة، مما يزيد بلا شك من تعدد الأبعاد وتعقيد العملية.

فعلى المستوى الدولي، تكتسي قضايا التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معها، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات وإعادة تشجيرها، وتدهور الأراضي أهمية بالغة. وعلى المستوى الوطني، لابد من معالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتوسّع الحضري السريع، وتدهور النظم الإيكولوجية، والاستغلال المفرط للموارد من الأراضي والمياه، والتخفيف من تأثير الكوارث الطبيعية. وعلى المستوى المتوسط، تتمثل القضايا الرئيسية في التوسّع الحضري، والزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، والروابط بين المناطق الريفية والحضرية. وعلى المستوى المحلي، تشكّل حيازة الأراضي وحقوق المرأة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، واستعادة الأراضي المتدهورة قضايا مهمة.

وعلاوةً على ذلك، غيّرت التطورات التكنولوجية، خاصة في مجال النظم الجغرافية والمكانية، الطريقة التي يتم بها التخطيط لاستخدام الأراضي في الوقت الحاضر من خلال توفير بيانات شاملة، وتمكين التحليلات المكانية وقدرات التصوّر طوال عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. ويعتمد تحديد وتوصيف منطقة التخطيط (الخطوتان 1 و4) على التمثيل الفعال لأبعادها الجغرافية، بما في ذلك الغطاء الأرضي الحالي واستخدامه، والظروف المناخية الزراعية، وأنواع التربة، والمتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية مثل الكثافة السكانية والأسواق والبنية الأساسية. وتعدُّ منصة المعلومات الزراعية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة مثالًا على أداة حديثة تجمع كل هذه المعلومات المستمدة من الكمّ الهائل للبيانات المكانية التي تنتجها منظمة الأغذية والزراعة وتنظمها في هذه المجالات. ويمكن لأدوات رسم الخرائط التفاعلية، بما في ذلك من خلال تجربة الألعاب مثل تطبيق "AgroAdapt" الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، أن تسهل المشاركة العامة من خلال السماح لأصحاب المصلحة بتقديم ملاحظات حول الظروف الحالية وخطط استخدام الأراضي المقترحة (الخطوتان 2 و6). ويجمع تحليل خيارات استخدام الأراضي (الخطوة 5) بين نمذجة السيناريوهات وتقييمات مدى الملاءمة وفهم آثارها على المجتمع وسبل عيشه. ويشكّل إطار عمل النمذجة وقواعد البيانات للمناطق الزراعية الإيكولوجية العالمية (GAEZ) أداة رئيسية في هذه الخطوة، حيث يدعم تحديد خيارات استخدام الأراضي في ظلّ ظروف وسيناريوهات إدارية ومناخية مختلفة. وأخيرًا، تمكّن بيانات الأقمار الصناعية من اتخاذ الخطوة 9 بشأن رصد وتقييم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.

1-6-1 تغيّر المناخ

يشكّل استخدام الأراضي قضية رئيسية في تغيّر المناخ (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، 2019)، سواء من حيث التكيّف معه أو الحدّ منه. ويساهم استخدام الأراضي وتغيّر استخدام الأراضي في تغيّر المناخ على المستوى العالمي. وعلى العكس من ذلك، يؤثر تغيّر المناخ بشكل متزايد على استخدام الأراضي ومستخدميها. فمن ناحية، تؤثر الزراعة والغابات واستخدامات الأراضي الأخرى تأثيرًا كبيرًا على تغيّر المناخ: فهي المصدر الثاني لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بعد

استخدام الوقود الأحفوري وتمثل حوالي 23 في المائة من إجمالي صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية على المستوى العالمي. ومن ناحية أخرى، يتأثر استخدام الأراضي بشكل متزايد بالاحتباس الحراري العالمي والتغيّرات في أنماط هطول الأمطار والأحداث المناخية القصوى، مثل الجفاف والفيضانات والعواصف والمخاطر المرتبطة بالمناخ مثل الأنواع الغازية والآفات والأمراض وحرائق الغابات. وتؤثر هذه التغييرات على إنتاجية الأراضي وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود وقدرتها على التكيّف وتقيّد خيارات التخفيف المستقبلية. ولكن قطاعات استخدام الأراضي ليست جزءًا من المشكلة فحسب، بل إنها أيضًا جزءٌ مهم من الحلّ. وتقدر الإمكانات العالمية لخيارات الحدّ القائمة على الأرض بنحو 15 جيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وهو ما يمثل نحو 30 في المائة من جهود التخفيف العالمية المطلوبة في عام 2050 لتحقيق هدف +1.5 درجة مئوية. ويشكّل استخدام الأراضي أمرًا أساسيًا للتخفيف والتكيّف من خلال تأثيراته على المناخات المحلية والإقليمية وعلى إدارة الكوارث الطبيعية (Pingault وآخرون، 2024).

وتتسارع وتيرة فقدان الكربون العضوي في التربة. وتحتوي التربة المدارة زراعيًا على 25 إلى 75 في المائة أقل من الكربون العضوي في التربة في النظم الإيكولوجية الطبيعية أو غير المضطربة. ويعزى ذلك إلى تغيّر استخدام الأراضي والإدارة غير المستدامة للأراضي والتربة. وتظل التربة في الزراعة التقليدية مصدرًا لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (منظمة الأغذية والزراعة، 2022). ويمكن لتحسين الإدارة المستدامة للأراضي (والتربة) من خلال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي أن يعزز من الحدّ من تغيّر المناخ والتكيّف معه وكذلك عزل الكربون العضوي في التربة.

ونظرًا إلى تغيّرات الأحوال الجوية وتزايد احتمال وقوع المزيد من الأحداث المناخية والطقسية القصوى في المستقبل، ينبغي أن يكون التكيّف مع تغيّر المناخ، بما في ذلك الوقاية من آثار الكوارث الطبيعية والحدّ منها، من الاعتبارات الرئيسية على أي مستوى من مستويات التخطيط المتكامل. ولكن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان انعكاس اعتبارات تغيّر المناخ في التخطيط بطريقة ذات مغزى. ويمكن أن تكون نماذج الدورة العالمية وتقييم الأثر مفيدة في بلورة فهم أفضل لديناميكيات المناخ ولكن مع تقليص النطاق بشكل مناسب.

وتقدّم منهجية المناطق الزراعية الإيكولوجية العالمية (GAEZ)، التي طورتها منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية (IIASA) (Fischer وآخرون، 2021) مثالًا للتطبيق المتكامل لهذه الأدوات. وتتنبأ منهجية المناطق الزراعية الإيكولوجية العالمية بمستويات الغلة والإنتاج للمحاصيل الرئيسية عند مستويات مختلفة من المدخلات والإدارة (المطرية، ونظم الري) من خلال مطابقة الصفات الزراعية للأرض مع متطلبات الطاقة والرطوبة والمغذيات المحدّدة. ويمكن استخدام النتائج على المستويين الوطني ودون الوطني (مع التقليص المناسب) للنظر في نقاط الضعف وإمكانيات تغيير المحاصيل أو استخدام الأراضي بشكل عام، أو لتغيير نظم المدخلات و/أو الإدارة. ويتم توضيح الأمثلة في ورقات المعلومات الأساسية *لتقرير حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة* (Ahn Hoang وآخرون، 2022).

1-6-2 إصلاح الأراضي المتدهورة، وتحييد أثر تدهور الأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي

إصلاح الأراضي المتدهورة

اعتمدت الدورة الثالثة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بإعلان الفترة 2021–2030 عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، بهدف منع تدهور النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم ووقفه وعكس مساره. وإن تحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة ("حماية النُظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي") والمقاصد المرتبطة به، يتوقف حصريًا على الموارد من الأراضي والمياه ويتطلّب تخطيطًا دقيقًا.

ويُعدّ إصلاح الأراضي المتدهورة أمرًا ضروريًا لقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، ولضمان الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الذين يتزايد عددهم (Dubey وآخرون، 2021)، وللحفاظ على التنوع البيولوجي وموارد المياه واستعادتها واستخدامها بشكل مستدام. ولهذا السبب، يشكّل إصلاح الأراضي المتدهورة هدفًا رئيسيًا للمبادرات الدولية الأخيرة، بما في ذلك تحدي بون،[12] وإعلان نيويورك بشأن الغابات،[13] ومبادرة المياه العذبة،[14] وإطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وأشار التقييم العالمي لتدهور الأراضي وإصلاحها الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عام 2018 إلى أن 75 في المائة من مساحة الأراضي العالمية قد تم تعديلها بشكل كبير بالفعل، في حين أنه من المتوقع أن يتغيّر 90 في المائة منها بشكل كبير بحلول عام 2050. ويوضّح الشكل 9 توزيع تدهور الأراضي العالمي بناءً على الاتجاهات والضغوط البشرية المباشرة (منظمة الأغذية والزراعة، 2022).

وتعتبر الاستراتيجيات، مثل اتفاقات الحفاظ على البيئة، طرقًا قيمة للإقرار بالدور الأساسي الذي تؤديه المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في عمليات الإصلاح. وتشكّل هذه الاتفاقات اتفاقات طوعية وملزمة بين طرفين أو أكثر، من القطاعين العام والخاص، تعمل على تعزيز عمليات الصون والإصلاح التدريجية، وفي بعض الحالات، تعزز تطوير الأنشطة الإنتاجية بطريقة مستدامة من خلال آليات، مثل الزراعة الحراجية ونظم الرعي الحرجية وخطط الزراعة البيئية.

[12] يشكّل تحدي بون جهدًا عالميًا لإصلاح 150 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة والغابات التي تمت إزالتها في العالم بحلول عام 2020 و350 مليون هكتار بحلول عام 2030.

[13] تتعهد وثيقة إعلان نيويورك بشأن الغابات بخفض معدل إزالة الغابات إلى النصف بحلول عام 2020، وإنهائها بحلول عام 2030، وإصلاح مئات الملايين من الأفدنة من الأراضي المتدهورة. والإعلان طوعي وليس ملزمًا قانونًا.

[14] https://wwf.panda.org/discover/our_focus/freshwater_practice/freshwater_inititiaves/

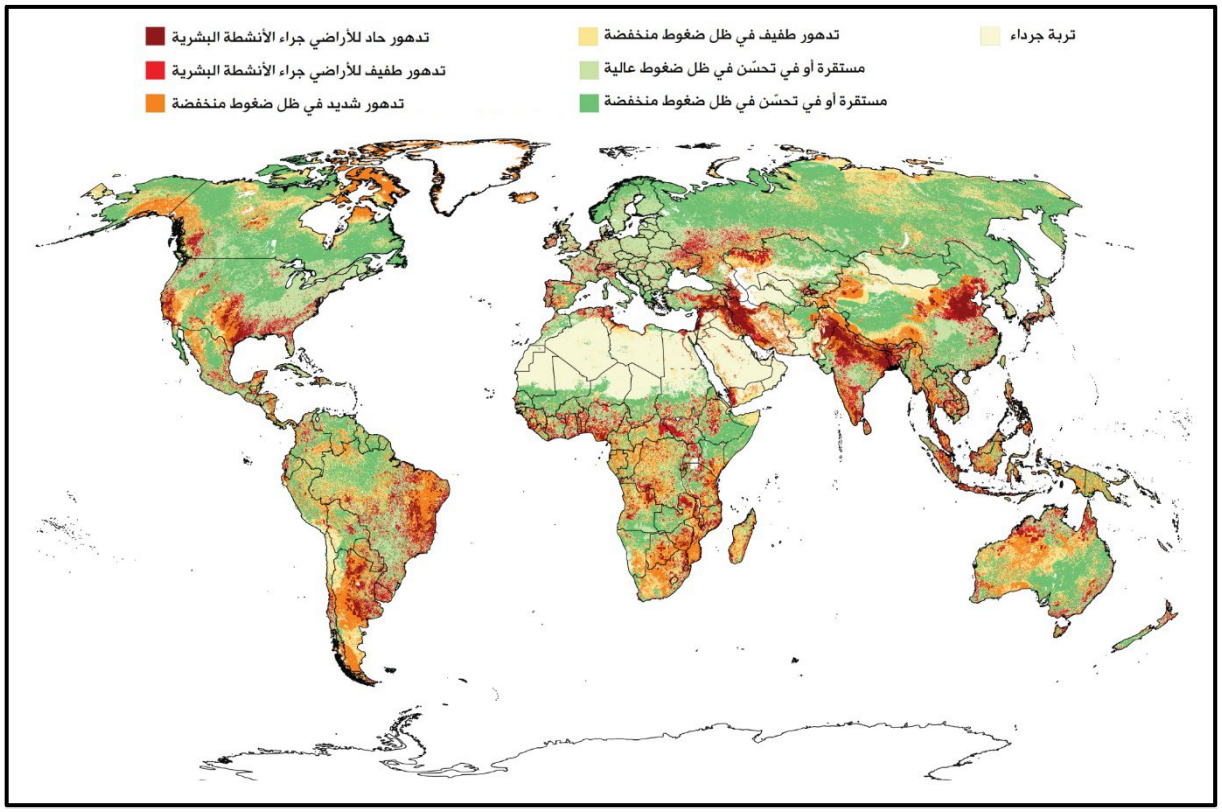

الشكل 7- تدهور الأراضي الناجم عن الضغوط البشرية المباشرة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2022

تحييد أثر تدهور الأراضي

يُعتبر إصلاح الأراضي المتدهورة أمرًا أساسيًا بالنسبة إلى مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي، الذي قدمته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأقرّه المجتمع الدولي خلال مؤتمر ريو+20 في عام 2012. ويقرّ تحييد أثر تدهور الأراضي بالحاجة الملحة إلى عكس مسار تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة. ويتمثل هدف تحييد أثر تدهور الأراضي في الحفاظ على كمية الموارد الأرضية الصحية والمنتجة، بل وحتى تحسينها بمرور الوقت، والقيام بذلك بما يتماشى مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي إدراج التدابير الرامية إلى الحفاظ على الأراضي وإدارتها وإصلاحها على نحو مستدام في إجراءات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة، 2020).

ويمكن للظروف المناخية غير المواتية، إلى جانب سوء إدارة الموارد أو إساءة استخدامها، أن تؤدي إلى زيادة التدهور والضعف (انظر الشكل 8). ومن ناحية أخرى، من شأن تبني الممارسات الجيدة، مثل الاستخدام السليم للأراضي على أساس تقييم مدى ملاءمة الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، أن يعزز الاستدامة والقدرة على الصمود (منظمة الأغذية والزراعة، 2017). ويساعد التخطيط لموارد الأراضي والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي صناع القرار والمجتمعات على تبني مثل هذه الممارسات الجيدة.

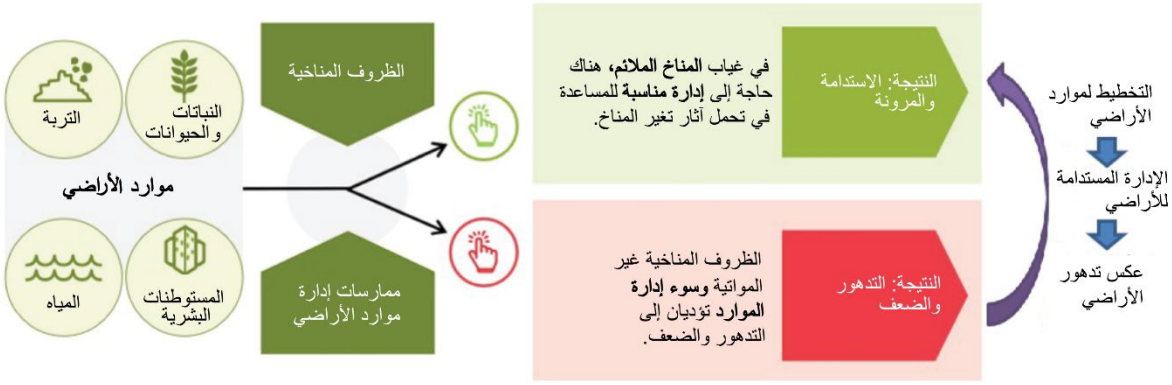

الشكل 8- التخطيط لموارد الأراضي لعكس تدهور الأراضي وتعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2017

التنوع البيولوجي

يُعتبر صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام (فوق الأرض وتحتها، البرّي والمائي) أمرًا بالغ الأهمية لاستدامة استخدام الأراضي والإنتاج والنظم الغذائية. ويستفيد من التعاون بين علماء البيئة الذين يركزون على فهم النظم الطبيعية والمخططين الذين يوازنون بين الأولويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (Gagné وآخرون، 2020).

ويتمثل السبب الأعظم لتعرض الأنواع للخطر في فقدان الموائل، الذي يعزى في الغالب إلى التوسّع الزراعي وانتشار الزراعات الأحادية والتوسّع الحضري. وعلى الرغم من أن معدل إزالة الغابات انخفض عالميًا بنحو الثلث مقارنة بالعقد السابق (أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، 2020)، من المتوقع أن تتوسّع الزراعة، التي تشغل ما يقرب من 40 في المائة من أراضي العالم الخالية من الجليد، وأن تتكثف في المستقبل، مما سيكون له آثار خطيرة على حالة التنوع البيولوجي. وبالتالي، فإن صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام يشكّلان عنصرًا أساسيًا في التخطيط لاستخدام الأراضي، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث من المتوقع أن يتزايد الطلب على الأغذية بشكل كبير. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأدوار والمسؤوليات المختلفة للرجال والنساء ومعرفتهم بإدارة التنوع البيولوجي.

وإن تمثيل التنوع البيولوجي في مؤشرات واضحة مكانيًا أمر صعب لأنه يتطلّب أحكامًا عديدة بشأن المتغيّرات التي يجب قياسها وكيفية قياسها وكيفية الجمع بينها. ويظل توافر البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي عائقًا كبيرًا أمام التخطيط للصون حتى في البلدان الصناعية لأن الدقة المكانية التي يتم بها جمع البيانات ليست مثالية للكشف عن تجزئة الموائل (Gaston وآخرون، 2008). وأشارت مقارنة بين طرق قياس التنوع البيولوجي في زامبيا لتحديد المناطق التي يجب تحويلها إلى الزراعة إلى الحاجة الملحة إلى إطار أكثر اتساقًا وشفافية لتصميم مؤشرات التنوع البيولوجي المستخدمة في التخطيط لاستخدام الأراضي (Crawford وآخرون، 2021).

ولتعزيز جوانب التنوع البيولوجي في خطط استخدام الأراضي المحلية، يتعين على علماء الأحياء المتخصصين في الحفاظ على البيئة أن يعملوا على رفع مستوى الوعي العام بفوائد التنوع البيولوجي وتعزيز التعاون في جهود الصون المحلية. وينبغي تعيين متخصصين في التنوع البيولوجي في الأقسام المعنية بالتخطيط وإشراكهم في فرق التخطيط (Stokes وآخرون، 2010).

وعلى المستوى الوطني، ينبغي تعزيز الأطر القانونية للتخطيط للحفاظ على البيئة وتحديدها كميًا. ويفرض إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي على جميع الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي تنفيذ 23 هدفًا عالميًا موجّهًا نحو العمل على وجه السرعة، وكثير منها يتصل بالتخطيط لاستخدام الأراضي. ويشمل ذلك الهدف 1 بشأن ضمان خضوع جميع المناطق للتخطيط المكاني التشاركي الشامل والمتكامل للتنوع البيولوجي و/أو عمليات الإدارة الفعالة التي تعالج التغيّر في استخدام الأراضي والبحار.

1-6-3 التوسّع الحضري والزراعة الحضرية وشبه الحضرية

يعيش اليوم حوالي 56 في المائة من سكان العالم ــ 4.4 مليار نسمة ــ في المدن. ومن المتوقع أن يستمر التوسّع الحضري، مع تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية بأكثر من الضعف بحلول عام 2050، عندما سيعيش ما يقرب من 7 من كل 10 أشخاص في المدن (البنك الدولي، 2023). والتوسّع الحضري – وخاصة التعدي الحضري على الأراضي الزراعية – يشكّل عائقًا خطيرًا أمام الأمن الغذائي في المستقبل. والزراعة الحضرية وشبه الحضرية هي "زراعة النباتات وتربية الحيوانات داخل المدن وحولها". وبصورة أشمل، تتألف الزراعة الحضرية وشبه الحضرية مما يلي:

> "ممارسات تدرّ الأغذية وسواها من المخرجات عن طريق الإنتاج الزراعي والعمليات ذات الصلة (كالتحويل والتوزيع والتسويق وإعادة التدوير، من بين أخرى)، التي تجري على الأرض والأماكن الأخرى داخل المدن والمناطق المحيطة بها. وهي تشمل الجهات الفاعلة على المستوى الحضري وشبه الحضري، والمجتمعات المحلية، والأساليب، والأماكن، والسياسات، والمؤسسات، والنظم، والنظم الإيكولوجية والاقتصادات، وتستخدم إلى حدّ كبير الموارد المحلية وتقوم بتجديدها، بما في ذلك الغابات/الأشجار، من أجل تلبية الاحتياجات المتغيّرة للسكان المحليين، فيما تحقق أهدافًا ووظائف متعدّدة" (Erwin، 2022).

وتميل الزراعة الحضرية وشبه الحضرية إلى الاختلاف في الشكل والغرض. وعادةً ما تشير الزراعة الحضرية إلى مناطق صغيرة، مثل قطع الأراضي الفارغة أو الحدائق أو الشرفات أو الحاويات، حيث تُزرع المحاصيل للاستهلاك الفردي أو للبيع في أسواق الأحياء. ويمكن أن تنطوي المزارع الحضرية أيضًا على نظم إنتاج متطورة على أسطح المنازل أو النظم العمودية. وتتكوّن الزراعة شبه الحضرية في كثير من الأحيان من مزارع شبه تجارية أو تجارية بالكامل بالقرب من المدينة تزرع الخضروات ومنتجات البستنة الأخرى، وتربي الدجاج للحصول على البيض واللحوم، والأبقار لإنتاج الحليب.

ومع النمو السريع للمدن في العالم النامي، من المتوقع أن تؤدي الزراعة في المناطق الحضرية وحولها دورًا أكبر في إطعام سكان المناطق الحضرية. ومن خلال قربها من الأسواق المحلية، من المتوقع أن تصبح الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ذات أهمية متزايدة بالنسبة إلى التغذية وإمدادات الأغذية، وخاصة المنتجات القابلة للتلف (Lagerkvist، 2014). ومن منظور المنتِج، تعدُّ الزراعة الحضرية وشبه الحضرية خيارًا اقتصاديًا جذابًا، حيث تولد الدخل والعمالة من خلال توفير الخضروات واللحوم ومنتجات الألبان لقاعدة مستهلكين متنامية. وتجعل الزراعة الحضرية وشبه الحضرية المدن أكثر خضرة وبرودة، مما يساهم في التكيّف مع تغيّر المناخ، ويمكن أن تؤدي الزراعة الحضرية وشبه الحضرية أيضًا دورًا في التخفيف من تغيّر المناخ، مما يساهم في النهاية في الاقتصاد الدائري من خلال إعادة تدوير مياه الصرف الصحي الحضرية.

وهناك اعتراف متزايد بأن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية هي نهج قيّم لزيادة الأمن الغذائي ومكافحة الفقر. وهذا يجعل الزراعة الحضرية وشبه الحضرية موضوعًا مهمًا بالنسبة إلى التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. ومن الضروري إيجاد طرق فعالة لتسهيل الفرص والتغلّب على القيود التي تواجه الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، بما في ذلك من خلال وضع سياسات شاملة تدمج الزراعة الحضرية في إطار أوسع لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وسيكون التعاون والتنسيق الفعال عبر قطاعات ومستويات متعددة من الحوكمة مفتاحًا لضمان النجاح في وضع سياسات ومبادرات الزراعة الحضرية وشبه الحضرية وتنفيذها. ويمكن الاطلاع على أمثلة ودراسات حالة من جميع أنحاء العالم في منشورات Erwin (2022).

وفي عام 2020، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة المدن الخضراء، لتحسين رفاه الناس والبيئة من خلال تعزيز النظم الزراعية والغذائية المستدامة والقادرة على الصمود والمساحات الخضراء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية حيث تعدّ الزراعة الحضرية وشبه الحضرية أمرًا بالغ الأهمية لحياة الناس والاستدامة الحضرية والقدرة على الصمود. كما لدى المنظمة برنامج نشط بشأن الغابات الحضرية وشبه الحضرية يشمل العديد من المدن الكبرى في جميع أنحاء العالم.

1-6-4 النهج القائمة على الحيازة، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والمرأة والشباب

الحيازة

تكتسي الأراضي أهمية بالغة لرفاه سكان الريف، الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، وأمنهم. وتشكّل الأراضي في المجتمعات الريفية، خاصة في البلدان النامية، أكثر من مجرد أصل اقتصادي. فهي تشكّل جوهر الممارسات الاجتماعية والثقافية والروحية والدينية. ويشكّل أمن حيازة الأراضي والموارد الطبيعية أهمية بالغة لسكان الريف. وكثيرًا ما ترتبط حقوقهم في الأغذية والسكن ومستوى معيشي لائق — على سبيل الذكر لا الحصر — ارتباطًا وثيقًا بحقوق الحيازة الآمنة. وعندما لا تتوافق حقوق الحيازة مع حقوق الإنسان ومبادئ الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تتعرض النظم الزراعية والغذائية للخطر، مما قد يؤدي إلى استبعاد الفئات الضعيفة وإلى أنماط غير مستدامة لإنتاج الأغذية واستهلاكها.

وإن حيازة الأراضي هي العلاقة، المحكومة بالقانون أو بالعرف، بين الناس سواء أكانوا أفرادًا أم مجموعات، في ما يتعلق بالأراضي ومصايد الأسماك والغابات والمياه (منظمة الأغذية والزراعة، 2002). وتشكّل حيازة الأراضي مصدر قلق أساسيًا لجميع حاملي حقوق الحيازة، سواء أكانوا من ملاك الأراضي أم مستخدمي الأراضي أم أصحاب الحقوق الثانوية (على سبيل المثال، الحق في جمع الفاكهة و/أو أوراق الأشجار). وتحدد نظم حيازة الأراضي من يمكنه استخدام أي موارد ولأي مدة وفي ظلّ أي ظروف (منظمة الأغذية والزراعة، 2002). ويشكّل الإقرار بحقوق الحيازة المشروعة وحمايتها، أي حقوق الحيازة المعترف بها قانونيًا أو اجتماعيًا، مفتاح سبل عيش الشعوب وأمنهم الغذائي وتغذيتهم. وترتبط حيازة الأراضي غير الآمنة بالاستخدام السيئ للأراضي ومصايد الأسماك والغابات وموارد المياه، مما يؤدي بدوره إلى تدهور البيئة والفقر (منظمة الأغذية والزراعة، 2002). وتنطوي حقوق الحيازة على قيود – تحدد حقًا – والتزامات – وتتطلّب من أصحاب الحقوق تبني سلوك معين – لتحقيق التوازن بين الحقوق المتنافسة لمختلف الجهات الفاعلة وكذلك المصالح الخاصة والعامة (Cotula، 2021). ولهذا السبب، من الأهمية بمكان مراعاة حقوق الحيازة في التخطيط لاستخدام الأراضي.

وتكتسي حيازة الأراضي أهمية بالغة في كيفية إدارة التربة والأراضي. ففي ظلّ عقود الإيجار القصيرة أو حقوق الحيازة غير الآمنة، يميل المزارعون إلى استغلال الأراضي للحصول على أعلى غلة ممكنة، في حين يخلق أمن حيازة الأراضي مساحة

لمستخدمي الموارد للابتكار وتوسيع نطاق ممارسات الأراضي المستدامة والمشاركة في جهود إصلاح الأراضي (المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2022).

ويشكّل أمن حيازة الأراضي شرطًا أساسيًا لصيانة الأصول الأرضية والاستثمار فيها؛ وبالتالي، فإن له آثارًا مهمة على الاستخدام المستدام للأراضي فضلًا عن العلاقات الاجتماعية والأمن الغذائي وسبل العيش. ومن الجدير أيضًا التأكيد على أهمية أمن حيازة الأراضي بالنسبة إلى الاستثمار المسؤول في الزراعة، مع الإقرار بأن الأرض تشمل أكثر من مجرد قيمتها الاقتصادية.

وقد وضعت لجنة الأمن الغذائي العالمي الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني بهدف تعزيز الحوكمة المسؤولة والوصول العادل إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات (منظمة الأغذية والزراعة، 2012). وتحدد الخطوط التوجيهية المبادئ والمعايير المقبولة دوليًا التي يمكن للدول والجهات الفاعلة غير الحكومية (مثل المجتمعات والمستثمرين من القطاع الخاص) استخدامها لوضع استراتيجياتها وسياساتها وتشريعاتها وبرامجها وأنشطتها. وبهذه الطريقة، تعمل كمرجع للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين للحكم على ما إذا كانت أفعالهم المقترحة وأفعال الآخرين تشكّل ممارسات مقبولة (منظمة الأغذية والزراعة، 2012).

القضايا الجنسانية

تشكّل القضايا الجنسانية والأدوار الجنسانية الفرص والقيود التي يواجهها الرجال والنساء في تأمين سبل عيشهم، بما في ذلك قدرتهم على الوصول إلى الأراضي، واتخاذ القرارات بشأن الأراضي، والمؤسسات التي تدير الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية (منظمة الأغذية والزراعة، 2003أ). وتضمن الحوكمة العادلة بين الجنسين لحيازة الأراضي المساواة بين النساء والرجال في علاقتهم بالأرض، من خلال المؤسسات الرسمية والترتيبات غير الرسمية لإدارة الأراضي. ولكن لا يزال من الصعب للغاية بالنسبة إلى النساء الاحتفاظ بحقوق الأراضي، في العديد من البلدان، بشكل مستقل عن أزواجهن أو أقاربهن الذكور. وكثيرًا ما لا يدعم القانون الوضعي حقوق المرأة المستقلة، وعندما توجد مثل هذه التشريعات، فإن الآليات اللازمة لإنفاذها غالبًا ما تكون غائبة أو محدودة (منظمة الأغذية والزراعة، 2003ب).

وفي عام 2013، نشرت منظمة الأغذية والزراعة دليلًا فنيًا بعنوان *حوكمة حيازة الأراضي من أجل النساء والرجال: دليل فني لدعم تحقيق الحوكمة المسؤولة والمنصفة بين الجنسين لحيازة الأراضي* (*Governing land for women and men: a technical guide to support the achievement of responsible gender-equitable governance of land tenure*) (منظمة الأغذية والزراعة، 2013). ويسعى الدليل إلى المساعدة في تنفيذ مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات واستخدام الممارسات الجيدة في تحقيق الحوكمة المنصفة بين الجنسين لحيازة الأراضي. ويركز الدليل على المساواة وحوكمة حيازة الأراضي بطرق تعالج الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال. ويتمثل الهدف في تحقيق مشاركة أكثر إنصافًا بين الجنسين في العمليات والمؤسسات التي تشكّل أساس صنع القرار بشأن الأراضي.

ومن المعترف به على نطاق واسع، بدعم من الأدبيات التي استعرضها النظراء، أن التدخلات التالية يمكن أن تعمل على تحسين أمن حيازة الأراضي للنساء (Scalise وGiovarelli، 2020):

- تعزيز النهج التحويلية الجنسانية من أجل تحدي القيم الأبوية التي تعزز وضع المرأة الأدنى في المجتمعات الريفية والقضاء عليها؛
- ضمان التسجيل المشترك للوثائق (مثل سندات الملكية، والشهادات) المتعلقة بحقوق الحيازة الزوجية والحضور المشترك للاجتماعات الإعلامية؛
- توثيق وترسيم الأراضي للأسر التي تعولها نساء؛
- تقليص الفجوات بين الجنسين في المعرفة بشأن حقوق الأراضي؛
- إنشاء آليات فعالة لضمان إنفاذ حقوق المرأة في الأراضي؛
- إصلاح القوانين المتعلقة بحقوق الميراث للنساء؛
- تعزيز الجمعيات النسائية القائمة؛
- تحديد حصص قانونية لمشاركة المرأة في هيئات إدارة الأراضي والموارد، مع التدريب والدعم للمشاركة الهادفة؛
- وحشد النساء للعمل والدعوة بشكل جماعي من أجل حقوقهن في الأراضي والموارد الأخرى، وللحصول على فرص متساوية للوصول إلى الخدمات ذات الصلة والمؤسسات المحلية لدعمهن في استخدام الأراضي.

وبناءً على الأدبيات المتاحة، من الواضح أنه يمكن ضمان حقوق أقوى وأشمل وأكثر استدامة للمرأة في الأراضي عندما تركز التدخلات على الأهداف التالية:

- تمتع المرأة بحقوق قانونية واعتراف اجتماعي بحقوقها في الأرض (بشكل فردي أو كجزءٍ من المجتمع).
- تمكّن المرأة من فرض حقوقها ومصالحها في الأرض عندما تتعرض للتهديد.
- إعطاء مصالح المرأة وزنًا متساويًا مع مصالح الرجل في ممارسة الحقوق في الأراضي.
- امتلاك المرأة لمعرفة عملية حول أفضل السبل لاستخدام الأرض ورعايتها لتتمكّن من تعظيم فوائدها المستدامة.
- تمكّن المرأة من توليد قيمة من الأرض (من خلال الاستخدام والبيع والتأجير والضمانات للقروض والتعويض عن عمليات الاستحواذ وما إلى ذلك) بطريقة تسمح لها بدعم اتخاذ القرارات الموجهة ذاتيًا.

الشعوب الأصلية

تنتشر الاستثمارات الضخمة في الأراضي بسرعة أكبر من أي وقت مضى في مختلف أنحاء الجنوب العالمي. وكثيرًا ما تستهدف هذه الاستثمارات الأراضي التي تحكمها حقوق عرفية والتي لا تحظى بالإقرار الكافي والحماية بموجب القوانين الوطنية، أو المواقع التي تفتقر الحكومات فيها إلى القدرة على إنفاذ القانون. وواقع الأمر أن الصفقات العقارية التي تغيّر استخدام الأراضي والموارد الطبيعية لها آثار كبرى على المجتمعات المحلية التي تعتمد في المقام الأول على هذه الموارد في معيشتها ورفاهها وهويتها الثقافية. وقد أصبح الاستحواذ على الأراضي بطريقة غير منظمة يشكّل مشكلة كبرى، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا، حيث يهدد الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش المحلية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، كما أثار نزاعات على الأراضي وانتهاكات لحقوق الإنسان. وإن الفئات الاجتماعية المهمشة

معرضة للخطر بشكل خاص، بما في ذلك الشعوب الأصلية والجماعات العرقية، وغير ذلك من ملاك الأراضي العرفيين، والأشخاص من الطبقات الدنيا (منظمة الأغذية والزراعة، 2013).

وقد برز مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة كمعيار دولي لحقوق الإنسان يعترف بالحق الجماعي للشعوب الأصلية في اتخاذ قرارات استخدام الأراضي من خلال ممثليها المختارين بحرية والمؤسسات العرفية أو غيرها من المؤسسات. وبشكل عام، يعكس مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة حقوق الشعوب الأصلية في إعطاء موافقتها أو حجبها – قبل موافقة الحكومة أو القطاعة أو أي طرف خارجي آخر – على أي مشروع قد يؤثر على الأراضي والأقاليم والموارد التي جرت العادة على أن تمتلكها أو تشغلها أو تستخدمها بطريقة أخرى (انظر الإطار 2).

الإطار 2– معنى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

تعني كلمة **الحرة** أنه لا يوجد إكراه أو ترهيب أو تلاعب.

وتعني كلمة **المسبقة** أنه يتم الحصول على الموافقة مسبقًا قبل الترخيص أو البدء في أنشطة وأنه يتم احترام المتطلبات الزمنية لعمليات التشاور والإجماع الأصلية.

وتعني كلمة **المستنيرة** أن جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط تُقدَّم إلى الشعوب الأصلية وأن المعلومات موضوعية ودقيقة ومُقدَّمة بطريقة أو شكل يمكنها فهمه. وقد تتضمن هذه المعلومات ما يلي:

- طبيعة المشروع المقترح وحجمه ووتيرته ومدته وإمكانية التراجع عنه ونطاقه؛
- سبب (أسباب) المشروع أو الغرض منه؛
- موقع المناطق التي ستتأثر؛
- تقييم أولي للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المحتملة، بما في ذلك المخاطر والفوائد المحتملة؛
- الأفراد الذين من المرجح أن يشاركوا في تنفيذ المشروع؛
- الإجراءات التي قد يستلزمها المشروع.

وتعني كلمة **الموافقة** أن الشعوب الأصلية قد وافقت على المشروع. وللشعوب الأصلية الحق في حجب موافقتها أو إعطائها بشروط. ويشكّل التشاور والمشاركة عنصرين أساسيين في عملية طلب الموافقة. ويتعين على الأطراف إقامة حوار يسمح لها بتحديد الحلول المناسبة والقابلة للتطبيق في جوٍ من الاحترام المتبادل والمشاركة الكاملة والمنصفة، مع توفير الوقت الكافي للتوصل إلى القرارات. ويتعين أن تكون الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية قادرة على المشاركة من خلال ممثليها المختارين بحرية والمؤسسات العرفية أو غيرها من المؤسسات. ومن الأفضل إشراك النساء والشباب حيثما كان ذلك مناسبًا (منظمة الأغذية والزراعة، 2014).

وتختلف عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة باختلاف السياق الذي يتم فيه تنفيذ مشروع التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وقد يكون من الممكن أيضًا أن يكون لدى الشعوب الأصلية المتضررة بالفعل توجيهات خاصة بها بشأن

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومهما كانت الحالة، يجب على مدير المشروع في أي عملية موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة مراعاة الخطوات التالية خلال مختلف مراحل دورة المشروع (منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، 2016):

في مرحلة تحديد المشروع:

- تحديد مخاوف الشعوب الأصلية والاجتماع بممثليها؛
- توثيق المعلومات الجغرافية والديموغرافية من خلال رسم الخرائط التشاركية.

في مرحلة صياغة المشروع:

- تصميم خطة تواصل تشاركية وإجراء مناقشات للكشف عن معلومات المشروع بطريقة شفافة؛
- التوصل إلى توافق في الآراء، وتوثيق احتياجات الشعوب الأصلية التي يتعين على المشروع تلبيتها والاتفاق على آلية للتعليقات.

في مرحلة تنفيذ المشروع:

- إجراء عملية تشاركية لرصد وتقييم الاتفاقية.

في مرحلة إغلاق المشروع:

- توثيق الدروس المستفادة وإنجازات المشروع.

وينبغي مراعاة الجوانب التالية عند إجراء عملية تخطيط متكامل لاستخدام الأراضي الإقليمية الخاصة بالشعوب الأصلية:

- هناك طرق مختلفة لتنظيم الأراضي الإقليمية التي قد تتواجد في أراضٍ متعددة الأعراق والثقافات.
- تنفيذ عمليات تشاركية تشمل الشعوب الأصلية.
- تعتبر الاتفاقيات بين الثقافات أدوات حيوية في الأقاليم التي تتطلّب حوكمة مشتركة تشمل جهات فاعلة مختلفة.
- قد تشمل الأقاليم مناطق ثقافية مهمة، مثل المواقع المقدسة، حيث يجب ضمان الوصول والرعاية في أدوات التخطيط.
- من الضروري النظر في تدابير التخطيط الإقليمي التي تضمن حماية الشعوب الأصلية في العزلة أو الحالة الطبيعية.

7-1 أدوات للمساعدة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

يسلِّط *دليل الممارس* الضوء على العديد من الأدوات التي يمكن أن تكون مفيدة في خطوات مختلفة من عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وتم استخلاص هذه الأدوات من مجموعة تضم أكثر من 160 أداة يمكن الوصول إليها من خلال بوابة منظمة الأغذية والزراعة، *صندوق أدوات تخطيط استعمالات الموارد الأرضية* (Ziadat وآخرون، 2021).

وإن مجموعة الأدوات عبارة عن مورد متاح مجانًا عبر الإنترنت يوفر أدوات وتوجيهات وبيانات ووثائق أخرى لمجموعة من أصحاب المصلحة (مثل المخططين وصناع السياسات والحكومات والمؤسسات والمجتمعات والمتخصصين الفنيين، وغيرهم) الذين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وتتضمن مجموعة الأدوات موجزات وروابط للعديد من أدوات وأساليب التخطيط لموارد الأراضي التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المؤسسات. ويتم تحديث مجموعة الأدوات بانتظام، مما يضمن توفر أحدث الأدوات المتاحة. ويمكن الاطلاع على الأدوات المحدّدة الموصى بها للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي في قسم الأدوات في كل خطوة وفي الملحق 4 من *دليل الممارس*.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

إن كل عملية من عمليات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي فريدة من نوعها. فالأهداف والظروف المحلية المحيطة بممارسات التخطيط مختلفة دائمًا تقريبًا؛ وبالتالي، فإن كل عملية تتطلّب نهجًا متكيفًا. ولكن التجربة تشير إلى أن الخطوات التسع، التي تتألف كلٌ منها من أنشطة ومخرجات محدّدة، هي أفضل مسار للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي الفعّال. ولئن كان تسلسل الخطوات مستقل عن الحجم، فإن الطريقة التي يتم بها تنفيذها تعتمد على طبيعة نمط استخدام الأراضي والمشكلة المراد حلّها، ومستويات القرار التي يجب التعامل معها، والموارد المتاحة للتنفيذ.

وترد الخطوات التسع أدناه وفي القسم 2-2. ويمكن الاطلاع على مزيد من التوجيهات حول كيفية تطبيق كل خطوة في الجزء 2، *دليل الممارس*.

2-1 نهج الخطوات التسع

الخطوة 1: البدء في عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
المهام: تحديد منطقة التخطيط واتخاذ القرار بشأن أهداف عملية التخطيط ونهجها؛ وتحديد الخصائص والمشاكل والأشخاص المتأثرين.

تعليق: يتمثل الغرض من **الخطوة 1** في بدء عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي– وغالبًا ما تكون طويلة. وتتطلّب هذه الخطوة الأساسية من المخططين وضع تصوّر لعملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي بأكملها منذ البداية لتجنب المفاهيم الخاطئة حول أهداف التخطيط والموارد المطلوبة وتوقع المشاكل المحتملة.

الخطوة 2: تحديد الأشخاص المهتمين باستخدام الأراضي في منطقة التخطيط
المهام: التأكد من تحديد جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب) على مستويات التخطيط ذات الصلة. وتحليل خصائصهم ومخاوفهم والفوائد أو الخسائر المتوقعة التي سيتكبدونها نتيجة لتغييرات استخدام الأراضي. وإيلاء اهتمام خاص لقضايا حيازة الأراضي وعدم المساواة (منظمة الأغذية والزراعة، 2012؛ منظمة الأغذية والزراعة 2013)، وكذلك للأشخاص الذين لديهم حقوق حيازة مشروعة، سواء أكانوا يمتلكون أراضٍ أو يعتمدون على موارد الملكية المشتركة وخدمات النظم الإيكولوجية.

تعليق: **الخطوة 2** ضرورية لتحديد أصحاب المصلحة المباشرين وغير المباشرين في التخطيط لاستخدام الأراضي وتوقع من قد يستفيد أو يتضرر بالتغييرات المقترحة. ويجب تنفيذ هذه الخطوة بعناية كبيرة لضمان عدم تجاهل أي أصحاب مصلحة في عملية التخطيط.

الخطوة 3: إنشاء فريق عمل متعدد التخصصات
المهام: ضمان الخبرة الفنية الكافية وتمثيل جميع مجموعات أصحاب المصلحة، وخاصة الجهات الفاعلة المحلية، في فريق عمل التخطيط. وإعداد الاختصاصات، وضمان الوصول إلى المعلومات الضرورية والتواصل بشأن الصلاحيات والسلطات (التأكد من أن أعضاء فريق العمل يفهمون مسؤولياتهم وسلطاتهم).

تعليق: تهدف **الخطوة 3** إلى ضمان توافر الخبرة الفنية المطلوبة والقدرة على فهم تعقيدات قضايا استخدام الأراضي في منطقة التخطيط وإجراء أي دراسات ضرورية أو الإشراف عليها. وتضمن هذه الخطوة أيضًا تمثيلًا عادلًا لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

الخطوة 4: تحديد خصائص الأراضي واستخداماتها ومستخدميها
المهام: وصف السمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المميزة لمنطقة التخطيط (بما في ذلك المياه الداخلية)، بما في ذلك استخدام الأراضي وفئات المستخدمين؛ وتجميع البيانات باستخدام الأساليب المناسبة لكل مستوى تخطيط.

تعليق: تشكّل **الخطوة 4** المرحلة الأولى من تحديد خصائص منطقة التخطيط وتحديد إمكانات خيارات استخدام الأراضي المختلفة لتحقيق أهداف معينة (للزراعة وغيرها من الاستخدامات). وتهدف إلى اكتساب فهم للسمات المميزة للأرض واستخداماتها ومجموعات أصحاب المصلحة.

الخطوة 5: إجراء تحليلات متكاملة لخيارات استخدام الأراضي
المهام: تقييم التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لخيارات استخدام الأراضي على مستخدمي الأراضي والمجتمع، مع الإشارة بشكل خاص إلى النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجموعات الضعيفة. وإدراج العواقب، الإيجابية (الفرصة) والسلبية (التأثير)، لمختلف مسارات العمل. ويجب إيلاء اهتمام خاص لقضايا الاستدامة والنتائج العادلة.

تعليق: تهدف **الخطوة 5** إلى توقع العواقب الإيجابية أو السلبية لأي تغيير مقترح في استخدام الأراضي وإدارتها على البيئة الطبيعية (بما في ذلك التنوع البيولوجي والمناخ) والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمستخدمي الأراضي والمجتمعات في منطقة التخطيط. ولأن القضايا البيئية تظل "محلية" في كثير من الأحيان، ينبغي ألّا تقتصر تقييمات الأثر على المناطق التي تم تحديدها على أنها مناسبة لتغيير استخدام الأراضي المقترح، بل ينبغي أيضًا تقييم الأثر في المناطق التي لا تعتبر مناسبة، فضلًا عن التأثير خارج الموقع على مناطق مناسبة أخرى. وتمكن هذه الخطوة المخططين من تحديد أولويات أو تصنيف بدائل استخدام الأراضي (التي تم تقييمها بموجب الخطوة 4 كخيارات مناسبة) من خلال تقييم كل خيار على أساس تحقيق أهداف معينة وتجنب التأثيرات السلبية.

الخطوة 6: التشاور واتخاذ القرارات بشأن الخيارات المناسبة والمقبولة لاستخدام الأراضي
المهام: عقد مناقشات عامة وتنفيذية حول الخيارات الأكثر جدوى وعواقبها. وبناءً على هذه المناقشات والتقييم الذي تم إجراؤه في الخطوة 5، تحديد التغييرات التي يجب إجراؤها في استخدام الأراضي باستخدام نهج شامل وتشاركي.

تعليق: تؤكد **الخطوة 6** على ضرورة ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة (مع المشاركة الكافية للنساء والشباب) في إعداد خطط استخدام الأراضي وإدارتها. ويتعين اتباع أساليب موثوقة ومجرّبة في التواصل والتفاوض.

الخطوة 7: إعداد الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي
المهام: تخصيص استخدامات الأراضي المختارة للمناطق المستهدفة. ووضع خطط لإدارة الأراضي بشكل مناسب وتحديد كيفية تنفيذ خطة استخدام الأراضي. ووضع توجيهات بشأن السياسات، وإعداد الميزانية، وتحديد الموارد المالية المتاحة، وصياغة أي تشريعات ضرورية. ويجب إشراك صناع القرار والوكالات القطاعية ومستخدمي الأراضي.

تعليق: تهدف **الخطوة 7** إلى ضمان عدم إغفال أي أنشطة أساسية في إعداد الخطة لاستخدام الأراضي، بما في ذلك التوثيق والاستعدادات اللوجستية ووضع جداول زمنية وميزانيات واقعية. وينبغي لمخططي استخدام الأراضي ضمان توافقها مع اللوائح أو التشريعات القائمة. وعادة ما يتطلّب الإعداد الفعلي لخطة استخدام الأراضي أنشطة متنوعة للغاية ومحدّدة الموقع بحيث لا يمكن تفصيلها في هذه الخطوط التوجيهية.

الخطوة 8: تنفيذ الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي
المهام: إصدار خطة استخدام الأراضي، إما كجزءٍ من عملية التخطيط أو، على الأرجح، كمشروع تطوير منفصل. ويجب أن يعمل فريق التخطيط بشكل وثيق مع الوكالات المنفذة وأصحاب المصلحة المستهدفين.

تعليق: تهدف **الخطوة 8** إلى استخدام الممارسات الجيدة لضمان الوفاء بالالتزامات بموجب خطة استخدام الأراضي واستمرار مشاركة مستخدمي الأراضي. وحتى أفضل عملية تخطيط لا يمكنها توقع كل الاحتمالات؛ وبالتالي، فإن الحقائق على الأرض قد تتطلّب بعض الانحراف عن خطة استخدام الأراضي الأصلية.

الخطوة 9: رصد الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي وتقييمها
المهام: رصد تقدم الخطة نحو تحقيق أهدافها. وقد يكون من الضروري في نهاية المطاف تعديل الخطة أو تنقيحها، مع المشاركة الكافية من جانب أصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب.

تعليق: تصف **الخطوة 9** الإجراءات الرئيسية اللازمة لمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة وتنقيحها حسب الحاجة. ولا يتطلّب التنقيح بالضرورة العودة إلى مرحلة التخطيط: فإذا كانت الخطة الأصلية ذات أساس متين، فإنها عادة ما تتطلّب إجراء تعديلات طفيفة نسبيًا أو ضبطًا دقيقًا، مثل تعديل الجداول الزمنية أو الميزانيات أو التغييرات في وكلاء التنفيذ.

يتطلّب اتباع نهج الخطوات التسع قدرًا كبيرًا من المرونة للاستفادة من الظروف المحلية. وحسب الحالة، قد يتم حذف بعض الخطوات، أو قد يكون من المفيد تكرار الخطوات السابقة. فعلى سبيل المثال، خلال مرحلة التشاور/التفاوض والمناقشة في الخطوة 6، ليس من غير المعتاد إعادة النظر في الخطوات السابقة، على سبيل المثال لإدراج أصحاب المصلحة الذين تم تجاهلهم (الخطوة 2 أو 3)، أو لتوسيع نطاق الدراسات التي أجريت في الخطوة 4 أو 5. ويوضّح الشكل 9 كيف تتقدم عملية التخطيط على طول الخطوات المنطقية الموضّحة أعلاه.

وهناك أيضًا مسألة "العمر الافتراضي" لخطة استخدام الأراضي. فقد تكون هناك حاجة إلى إجراء تعديلات لإبراز تغيّرات الظروف الخارجية، على سبيل المثال ظهور أسواق جديدة لمنتج ما أو سياسات حكومية جديدة. وقد يأتي الوقت الذي يصبح فيه التنقيح البسيط لخطة قائمة غير كافٍ، ويحتاج المخططون إلى الانتقال من الخطوة التاسعة من الخطة الحالية إلى الخطوة الأولى من خطة جديدة.

الشكل 9- الخطوات الموصى بها في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

2-2 دليل سريع للخطوات التسع

يقدّم هذا القسم أوصافًا موجزة لكل خطوة بناءً على أسئلة رئيسية:

- ما هي الأهداف؟
- من هو المسؤول؟
- ما هي العملية؟
- ما هي النتائج المتوقعة؟

ويتبع وصف كل خطوة قائمة من المواضيع التي توفر روابط لمعالجة أكثر تعمّقًا في *دليل الممارس* (الجزء 2).

ويُعدُّ تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على فهم الخطوات وتنفيذها أمرًا أساسيًا لتنفيذ توجيهات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وسيتم وضع وحدة للتعلّم الإلكتروني مع مراعاة هذا. ويجب تنفيذ برنامج خاص لتنمية القدرات في كل حالة سيتم فيها تنفيذ هذه الخطوات والخطوط التوجيهية.

الخطوة 1: بدء عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	وجود فهم واضح للقضايا وتوضيح النتيجة المرغوبة.
من هو المسؤول؟	صانعو القرارات على المستوى الوطني أو دون الوطني، السلطات المحلية
ما هي العملية؟	• بدء العملية عندما يتم الإقرار بشكل كافٍ بمشكلة ما في استخدام الأراضي (على سبيل المثال من خلال الهيئات الدولية، والوكالات التقنية الوطنية، ووسائل الإعلام، ومستخدمي الأراضي، والمنظمات غير الحكومية، والعاملين في مجال الإرشاد، وما إلى ذلك). • تفويض العملية إلى جهة منسِّقة (مثل وحدة التخطيط، أو لجنة مجلس القرية/المدينة، أو جمعية مخصصة لمستخدمي الأراضي، أو جمعية مستخدمي الأراضي).
ما هي النتائج المتوقعة؟	تقوم الجهة المنسِّقة بما يلي: • تحديد منطقة التخطيط والقضايا المتعلقة باستخدام الأراضي؛ • جمع المعلومات الأساسية بشأن منطقة التخطيط؛ • تحديد المؤسسات والأفراد والمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تشارك في عملية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؛ • وإعداد خطة عمل وميزانية تقريبية.

الإطار 3– مواضيع للخطوة 1 في *دليل الممارس*

• الموضوع 1-1: بدء العملية	راجع 1-1 في *دليل الممارس*
الموضوع 1-2: أسئلة رئيسية حول العملية: ▪ ما هي المشاكل المحدّدة التي يجب معالجتها؟ ▪ ما هي أهداف عملية التخطيط على المديين القصير والطويل؟ ▪ ما هي حدود المنطقة المراد معالجتها؟ وما هي خصائصها الأحيائية والمادية والاجتماعية؟ ▪ من سيتأثر بالتخطيط؟ ▪ كيف سيتم تنفيذ مشروع التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؟	راجع 1-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 1-3: إطار عمل (القوى الدافعة والضغوط والحالة والآثار والاستجابات): أداة لوصف التفاعلات بين المجتمع والبيئة.	راجع الإطار 1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 1-4: أنشطة محدّدة مطلوبة لهذه الخطوة.	راجع 1-3 في *دليل الممارس*

• الموضوع 1-5: توثيق النتائج.	راجع 1-4 في *دليل الممارس*
أدوات مفيدة أخرى	راجع 1-5 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 1-6 في *دليل الممارس*

الخطوة 2: تحديد الأشخاص المهتمين باستخدام الأراضي في منطقة التخطيط	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	تحديد أصحاب المصلحة المعنيين واهتماماتهم ومخاوفهم الرئيسية، وإطلاعهم على عملية التخطيط.
من هو المسؤول؟	الجهة المنسقة ⇔أصحاب المصلحة
ما هي العملية؟	• ترتيب اجتماع لجميع أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم. • جمع الآراء الأولية من مستخدمي الأراضي؛ وإجراء مقابلات مع السلطات المحلية والمخبرين الرئيسيين على مستويات الحوكمة المعنية تحسبًا للدراسات التفصيلية التي سيتم إجراؤها في إطار الخطوتين 4 و5. • تحديد المساهمين المحتملين في متطلبات الموارد البشرية والمالية والفنية.
ما هي النتائج المتوقعة؟	• جرد لأصحاب المصلحة المباشرين وغير المباشرين وأنشطتهم وحقوقهم في استخدام الأراضي وآرائهم ومخاوفهم بشأن التغييرات المقترحة؛ • تحديد المساهمين المحتملين في الموارد البشرية والمالية والفنية.

الإطار 4– مواضيع للخطوة 2 في *دليل الممارس*

• الموضوع 2-1: بدء عملية تحليل أصحاب المصلحة	راجع 2-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 2-2: تحديد أصحاب المصلحة	راجع 2-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 2-3: تحديد الجهات الرابحة والخاسرة من التغيير المقترح في استخدام الأراضي	راجع 2-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 2-4: تحديد المساهمين في الموارد للتغيير المقترح في استخدام الأراضي	راجع 2-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 2-5: الأنشطة المحدّدة المطلوبة في هذه الخطوة	راجع 2-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 2-6: مخطط Venn: أداة لإجراء اجتماع تمهيدي لأصحاب المصلحة	راجع 2-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 2-7: توثيق النتائج	راجع 2-4 في *دليل الممارس*
أدوات مفيدة أخرى	راجع 2-5 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 2-6 في *دليل الممارس*

الخطوة 3: إنشاء فريق عمل متعدد التخصصات	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	ضمان الخبرة الفنية الكافية والحرص على إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين. وإعداد اختصاصات لهم، وضمان وصولهم إلى المعلومات الضرورية، والتواصل بشأن صلاحياتهم وسلطاتهم (ضمان فهم أعضاء فريق العمل لمسؤولياتهم وسلطاتهم).
من هو المسؤول؟	الجهة المنسِّقة => فريق العمل المعني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
ما هي العملية؟	تحديد تشكيل فريق العمل على أساس ما يلي: • متطلبات مسألة استخدام الأراضي التي يتم تناولها؛ • مستوى صنع القرار (الوطني، الإقليمي، المحلي). ويجب أن يتضمن فريق العمل، على جميع مستويات التخطيط، ما يلي: • ممثلون عن أصحاب المصلحة (بما في ذلك النساء والشباب)؛ • أفراد يمكنهم توفير الإشراف الفني على الدراسات المتخصصة؛ • ممثلون عن وحدة التنسيق ومن المبادرين و/أو ممولي عملية التخطيط.
ما هي النتائج المتوقعة؟	فريق عمل تنفيذي يمثل مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين ويشمل الكفاءات المهنية اللازمة للإشراف على الخطوات من 4 إلى 9.

الإطار 5– مواضيع للخطوة 3 في *دليل الممارس*

• الموضوع 3-1: المبادئ العامة بشأن التشكيل	راجع 3-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 3-2: تشكيل فريق العمل على المستوى المحلي/المجتمعي	راجع 3-1-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 3-3: تشكيل فريق العمل على المستوى دون الوطني	راجع 3-1-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 3-4: تشكيل فريق العمل على المستوى الوطني	راجع 3-1-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 3-5: الأسئلة الرئيسية: ▪ هل المؤسسة المكلفة بإدارة فريق العمل هي الأنسب؟ ▪ هل فريق العمل على إطلاع كامل؟ ▪ هل يتم تمثيل أصحاب المصلحة بشكل كافٍ في فريق العمل؟	راجع 3-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 3-6: عناصر تخطيط عمل فريق العمل	راجع 3-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 3-7: النتائج	راجع 3-4 في *دليل الممارس*
قراءات إضافية	راجع 3-5 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 3-6 في *دليل الممارس*

الخطوة 4: تحديد خصائص الأراضي واستخداماتها ومستخدميها	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	تحديد المناطق المتجانسة من حيث الخصائص الأحيائية والمادية وخصائص أصحاب المصلحة.
من هو المسؤول؟	فريق العمل المعني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
ما هي العملية؟	• تجميع البيانات ذات الصلة بالخصائص الأحيائية والمادية للأراضي، بالاعتماد على التقارير الموضوعية، وبيانات محطات الأرصاد الجوية، والسلاسل الزمنية، والخرائط، وبيانات نظم المعلومات الجغرافية، وخرائط الملاءمة، وصور الأقمار الصناعية، والصور الجوية، وما إلى ذلك. وينبغي أن يشمل ذلك الأراضي الرطبة، والمسطحات المائية المؤقتة والدائمة، وأنماط الفيضانات. • تجميع بيانات/خرائط الغطاء الأرضي. • تجميع البيانات ذات الصلة حول مستخدمي الأراضي وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الفئات والوظائف وسبل العيش والاهتمامات والوضع الاجتماعي والاقتصادي وعلاقات القوة والمساءلة والملكية والفقر والبيانات المجزأة حسب نوع الجنس، وما إلى ذلك. • يمكن للمخططين الاستفادة من المعلومات التي أحاطت البلدان منظمة الأغذية والزراعة علمًا بها والمضمنة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. • تقييم ما إذا كانت البيانات كافية لممارسة التخطيط أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء مسوحات إضافية. وإذا كان الأمر كذلك، إعداد المواصفات الفنية والخبرة والميزانيات لهذه المسوحات. • تحديد الوكلاء المحتملين (المعاهد والجهات الفاعلة في القطاع الخاص) لإجراء المسوحات الموصى بها أو توفير البيانات/المعدات. • الاتفاق على تحديد شامل لخصائص الأراضي ومستخدمي الأراضي في منطقة التخطيط.
ما هي النتائج المتوقعة؟	إعداد تقرير شامل عن الخصائص الفنية.

الإطار 6– مواضيع للخطوة 4 في *دليل الممارس*

• الموضوع 4-1: مقاييس الخرائط الموصى بها والدقة المكانية على مستويات التخطيط المختلفة	راجع 4-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-2: الاحتياجات النموذجية من البيانات لفرق العمل على المستوى الوطني	راجع 4-1-2 في *دليل الممارس*

• الموضوع 4-3: الاحتياجات النموذجية من البيانات لفرق العمل على المستوى دون الوطني	راجع 4-1-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-4: الاحتياجات النموذجية من البيانات لفرق العمل على المستوى المحلي	راجع 4-1-4 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-5: استخدام أدوات التقييم الريفي التشاركي: رسم الخرائط التشاركية وتحديد حدود القرى	راجع 4-1-4-1 و4-1-4-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-6: استخدام أدوات التقييم الريفي التشاركي: تحليل أصحاب المصلحة	راجع 4-1-4-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-7: تقييمات الحالة الأولية	راجع 4-1-5 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-8: نهج المناطق الاقتصادية والبيئية	راجع 4-1-5-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-9: نهج مناطق سبل العيش	راجع 4-1-5-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-10: الأسئلة الرئيسية: ▪ هناك حاجة إلى بيانات إضافية وأين يمكن العثور عليها؛ ▪ التعامل مع فجوات البيانات.	راجع 4-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-11: الأنشطة المطلوبة	راجع 4-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-12: المواضيع التي يجب إدراجها في تقرير تحديد الخصائص	راجع 4-4 في *دليل الممارس*
بيانات مفيدة وأدوات توجيهية	راجع 4-5 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 4-6 في *دليل الممارس*

الخطوة 5: إجراء تحليلات متكاملة لخيارات استخدام الأراضي	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	تحليل آثار التغييرات في استخدام الأراضي من خلال توقع إمكاناتها الأحيائية والمادية، وتأثيراتها البيئية والاجتماعية، وقبولها قانونيًا، وحدود الاستدامة. وتصنيف خيارات استخدام الأراضي بناءً على النتائج.
من هو المسؤول؟	فريق العمل المعني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
ما هي العملية؟	• تحليل ورسم خريطة لمدى ملاءمة الأراضي لخيارات استخدام الأراضي المختلفة. • إجراء تحليل اقتصادي، وتحديد التكاليف والفوائد المترتبة عن التغيير المقترح في استخدام الأراضي/إدارتها مقارنة بالوضع الحالي لمختلف فئات أصحاب المصلحة. • تحديد تدابير الدعم المحتملة لتعزيز التغيير (على سبيل المثال، القروض والإعانات والتعويضات).

	• إجراء تقييم للأراضي. يجب أن تشمل "القيّمة" كلًا من الفوائد الاجتماعية والبيئية. وإن التقييم هو جزء من عملية تطور الأراضي ومصايد الأسماك والغابات وتحسينها، ويمكن أن يكون له تأثير مهم على التنمية الاقتصادية للمجتمع أو البلد ونموه وثروته وازدهاره (منظمة الأغذية والزراعة، 2017). • إجراء تقييم للأثر البيئي للتغييرات المقترحة مع مراعاة نهج النظام الإيكولوجي. • تحليل وإدارة التأثيرات الاجتماعية للتغيير المقترح في استخدام الأراضي على مجموعات مختلفة من الناس (على سبيل المثال، النساء والأقليات العرقية والأشخاص الذين لا يملكون أرضًا). • قد يستخدم المخططون القائمة التالية (في الإطار 7) لتوجيه اختيار المعايير لتصنيف خيارات استخدام الأراضي. ويمكن إضافة معايير إضافية إذا لزم الأمر.
ما هي النتائج المتوقعة؟	عدد محدود من خيارات التطوير التي هي:(1) مناسبة من الناحية الأحيائية والمادية، (2) وسليمة اقتصاديًا، (3) وتحدّ من التأثيرات البيئية الضارة، (4) وتحدّ من التأثيرات الاجتماعية الضارة، (5) ومقبولة قانونيًا.

الإطار 7– مواضيع للخطوة 5 في *دليل الممارس*

• الموضوع 5-1: تحديد الدراسات الإضافية اللازمة	راجع 5-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-2: تقييم مدى الملاءمة الأحيائية والمادية	راجع 5-1-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-3: مبادئ تقييم الأراضي	راجع الإطار 1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-4: تقييم مدى الملاءمة النوعية للأراضي	راجع 5-1-1-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-5: التقييم الشبه الكمّي لملاءمة الأراضي	راجع 5-1-1-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-6: نماذج محاكاة المحاصيل الكمّية	راجع 5-1-1-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 4-7: تقييم الإدارة المستدامة للأراضي	راجع 5-1-2 في *دليل الممارس*
• تقييم الملاءمة الاقتصادية	راجع 5-1-3 في *دليل الممارس*
▪ الموضوع 5-8: تحليل الهامش الإجمالي	راجع 5-1-3-1 في *دليل الممارس*
▪ الموضوع 5-9: تحليل التدفقات النقدية المخصومة	راجع الإطار 17 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-10: تقييم التأثير البيئي	راجع 5-1-4 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-11: تقييم التأثير الاجتماعي	راجع 5-1-5 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-12: التحليل القانوني	راجع 5-1-6 في *دليل الممارس*
الأسئلة الرئيسية	راجع 5-2 في *دليل الممارس*
الأنشطة	راجع 5-3 في *دليل الممارس*

• الخطوط التوجيهية للإبلاغ ▪ الموضوع 5-13: الخطوط التوجيهية العامة	راجع 5-4 في *دليل الممارس*
▪ الموضوع 5-14: تقارير مدى ملاءمة الأراضي	راجع 5-4-1 في *دليل الممارس*
▪ الموضوع 5-15: تقارير تقييم الأثر	راجع 5-4-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 5-16: تحديد خيارات التنمية المثلى	راجع 5-4-3 في *دليل الممارس*
بعض الأدوات المفيدة	راجع 5-5 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 5-6 في *دليل الممارس*

الجدول 1: معايير تقييم خيارات استخدام الأراضي المقترحة وتصنيفها

استخدموا هذه المعايير لتصنيف مختلف خيارات استخدام الأراضي. ويمكن إضافة معايير إضافية حسب الحاجة.

البيئية	الاجتماعية	الاقتصادية
تدهور الأراضي (مؤشرات تدهور الأراضي)	توزيع المزارعين حسب نوع الجنس	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي
جودة التربة	توزيع المزارعين حسب العمر	تحليل التكلفة/الفائدة
استهلاك المياه الزراعية	معدل الفقر	العمالة
كثافة استخدام المياه وكفاءتها	الوصول إلى الخدمات الأساسية	معدل التضخم
الإجهاد المائي	الفاقد والمهدر من الأغذية	الميزان التجاري
الغطاء الحرجي	الشعوب والمجتمعات الأصلية	الأسواق والتجارة الشفافة
تغيّر درجة حرارة السطح	مشاركة الجماعات المدنية	الإنفاق على البحوث الزراعية
مجال إصلاح النظام الإيكولوجي الجديد	سياسة استخدام الأراضي	البنية الأساسية الزراعية
الأنواع المهددة بالانقراض	آلية إشراك أصحاب المصلحة	
التنوع البيولوجي	حيازة الأراضي وملكيتها	
جودة الهواء		
إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الزراعة		
التصحر		
التآكل بفعل الرياح والمياه		
تملّح التربة		
تلوث التربة		

الجدول 2: نموذج لمصفوفة تحليل إنجاز الأهداف

بعد تحديد المعايير، يمكن استخدام مصفوفة لتسجيل المعايير لكل استخدام للأرض وتحديد الخيار (الخيارات) مع أعلى الدرجات. ومن الممكن ترجيح المعايير لضمان إعطاء الاهتمام الكافي للمعايير الأكثر أهمية.

المعايير		استخدام الأراضي X1	استخدام الأراضي X2	استخدام الأراضي X3	استخدام الأراضي X4	أخرى .....
البيئية	تدهور الأراضي (مؤشرات تدهور الأراضي)					
	جودة التربة					
	استهلاك المياه الزراعية					
	كثافة استخدام المياه وكفاءتها					
	الإجهاد المائي					
	الغطاء الحرجي					
	تغيّر درجة حرارة السطح					
	مجال إصلاح النظام الإيكولوجي الجديد					
	الأنواع المهددة بالانقراض					
	التنوع البيولوجي					
	جودة الهواء					
	إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الزراعة					
	أخرى					
الاجتماعية	توزيع المزارعين حسب نوع الجنس					
	توزيع المزارعين حسب العمر					
	معدل الفقر					
	الوصول إلى الخدمات الأساسية					
	الفاقد والمهدر من الأغذية					
	الشعوب والمجتمعات الأصلية					
	مشاركة الجماعات المدنية					
	سياسة استخدام الأراضي					
	آلية إشراك أصحاب المصلحة					
	حيازة الأراضي وملكيتها					
	أخرى					

الاقتصادية	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي					
	تحليل التكلفة/الفائدة					
	العمالة					
	معدل التضخم					
	الميزان التجاري					
	الأسواق والتجارة الشفافة					
	الإنفاق على البحوث الزراعية					
	البنية الأساسية الزراعية					
	أخرى					
النتيجة النهائية						

الخطوة 6: التشاور واتخاذ القرارات بشأن الخيارات المناسبة والمقبولة لاستخدام الأراضي	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	وضع "ميثاق إقليمي" رسمي يحدّد الاتفاق بين أصحاب المصلحة بشأن خيارات استخدام الأراضي التي سيتم تنفيذها (Ziadat وآخرون، 2022).
من هو المسؤول؟	فريق العمل المعني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي ⇔ أصحاب المصلحة
ما هي العملية؟	• ضمان التواصل الجيد مع أصحاب المصلحة بشأن نتائج فريق التخطيط. • تنظيم منتدى للمفاوضات. • إدارة عملية التفاوض بين أصحاب المصلحة، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي: (أ) التخطيط للنزاعات المحتملة؛ (ب) ومصالح أصحاب المصلحة بدلًا من المواقف؛ (ج) ووضع القواعد الأساسية لضمان عملية عادلة؛ (د) وتسهيل بناء الإجماع من خلال الوساطة ومجموعات العمل.
ما هي النتائج المتوقعة؟	• دليل واضح للتواصل العام والتشاور (على سبيل المثال، الاجتماعات العامة التي عقدت، ووقائع حلقات العمل، وموجزات الدراسات الفنية المطبوعة أو عبر الإنترنت، والاستبيانات)؛ • وبيان من مجتمع أصحاب المصلحة يعبّر عن موافقته والتزامه بميثاق إقليمي متفاوض عليه.

الإطار 8– مواضيع للخطوة 6 في *دليل الممارس*

• الموضوع 6-1: لماذا المفاوضات ضرورية	راجع 6-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-2: التخطيط لمفاوضات ناجحة	راجع 6-1-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-3: التخطيط لإدارة النزاعات المحتملة	راجع 6-1-1-1 في *دليل الممارس*

• الموضوع 6-4: التركيز على المصالح بدلًا من المواقف	راجع 6-1-1-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-5: كيفية إجراء المفاوضات	راجع 6-1-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-6: ضمان عملية تفاوض عادلة	راجع 6-1-2-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-7: تسهيل بناء الإجماع	راجع 6-1-2-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-8: تنظيم المفاوضات	راجع 6-1-2-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-9: النتيجة المرجوة	راجع 6-1-2-4 في *دليل الممارس*
• الموضوع 6-10: الاتصالات والمشاركة العامة وتنظيم المنتديات	راجع 6-2 في *دليل الممارس*
الأنشطة الأساسية	راجع 6-3 في *دليل الممارس*
بعض الأدوات المفيدة	راجع 6-5 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 6-6 في *دليل الممارس*

الخطوة 7: إعداد الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	تنفيذ خطة عمل تتضمن جميع الأنشطة المطلوبة لتنفيذ الميثاق الإقليمي، بما في ذلك وضع الجداول الزمنية والموارد البشرية والمالية والمادية.
من هو المسؤول؟	فريق العمل المعني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي
ما هي العملية؟	• ضمان تخزين كل الوثائق في قاعدة بيانات آمنة. • تحديد لكل وحدة أرض ممارسات استخدام الأراضي/الإدارة الموصى بها والمحظورة، بناءً على الخيارات المحدّدة في الخطوة 6. • إذا كان تطوير البنية الأساسية مطلوبًا، تحضير الاستعدادات اللوجستية، مع تحديد متطلبات المدخلات والوكلاء والمسؤوليات عن التنفيذ. • تحديد الميزانيات لجميع الأنشطة وتحديد مصادر التمويل. • تحديد الجداول الزمنية لتحقيق أهداف التغيير في منطقة التخطيط. • إذا كانت هناك عدة مؤسسات مشاركة، الحرص على وجود آليات فعالة للتواصل والمشاركة. • ضمان أن خطة استخدام الأراضي متوافقة مع التشريعات واللوائح الحالية لاستخدام الأراضي. • ضمان شفافية العملية من خلال توثيق جميع مراحل تنفيذ الخطة.
ما هي النتائج المتوقعة؟	خطة عمل لاستخدام الأراضي مع توثيق كامل (التقارير والخرائط والجداول الزمنية وميزانيات التنفيذ).

الإطار 9– مواضيع للخطوة 7 في *دليل الممارس*

• الموضوع 7-1: الفرق بين خطة الهيكل/الإطار وخطة العمل/التنفيذ	راجع 7-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 7-2: القضايا المهمة التي يجب مراعاتها عند صياغة الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي	راجع 7-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 7-3: الشكل المقترح ومخطط محتوى الخطة	راجع الجدول 12 في *دليل الممارس*
• الموضوع 7-4: الخطوات الأساسية لإعداد الخطة	راجع 7-3 في *دليل الممارس*
بعض الأدوات المفيدة	راجع 7-6 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 7-7 في *دليل الممارس*

الخطوة 8: تنفيذ الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	تنفيذ الخطة
من هو المسؤول؟	فريق العمل المعني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والوكلاء المنفذين
ما هي العملية؟	اتباع أفضل ممارسات التنفيذ: • الحصول على تفويض تشريعي. • وضع القواعد واللوائح وإصدار التصاريح والعقوبات في حالة عدم الامتثال. • وضع الخطوط التوجيهية من خلال عملية تعاونية مفتوحة. • الحفاظ على المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة. • ضمان كفاية التمويل وتحديد أولويات الأنشطة وتسلسلها، حسب الموارد المتاحة.
ما هي النتائج المتوقعة؟	تنفيذ الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي

الإطار 10– مواضيع للخطوة 8 في *دليل الممارس*

• الموضوع 8-1: سمات تنفيذ الخطة على مستويات مختلفة	راجع 8-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 8-2: ممارسات التنفيذ الفعّالة	راجع 8-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 8-3: استراتيجيات التنفيذ	راجع 8-3 في *دليل الممارس*
الأسئلة الرئيسية	راجع 8-4 في *دليل الممارس*
الأنشطة الرئيسية	راجع 8-5 في *دليل الممارس*
بعض الأدوات المفيدة	راجع 8-7 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 8-8 في *دليل الممارس*

الخطوة 9: رصد الخطة المتكاملة لاستخدام الأراضي وتقييمها	
الأسئلة الرئيسية	**إجابات مختصرة**
ما هي الأهداف؟	• الرصد: الحصول على تعقيبات منتظمة لضمان أن تنفيذ الخطة يسير على المسار الصحيح. • التقييم: مراجعة ما إذا كانت الخطة تحقق النتائج المرجوة منها وتقييم أي آثار غير مقصودة. • المراجعة: تعديل الخطة حسب الحاجة.
من هو المسؤول؟	كيان مستقل للرصد/التقييم/فريق عمل معني بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي/أصحاب المصلحة
ما هي العملية؟	• إجراء عملية رصد منتظمة أثناء مرحلة التنفيذ، بما في ذلك عمليات التفتيش المادية والمناقشات مع أصحاب المصلحة وتحليل البيانات. • إجراء التقييمات، إما باستخدام مقيّمين خارجيين مستقلين أو من خلال عملية مراقبة وتقييم تشاركية، مع ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المستهدفين (مع تمثيل كافٍ للنساء والشباب). • إيلاء اهتمام خاص لجودة التنفيذ، وقدرة وكالة التخطيط، وقوة الدعم السياسي المحلي، ومشاركة أصحاب المصلحة. • تنقيح الخطة إذا لم يتم التنفيذ النحو المنشود، مع تأثيرات سلبية محتملة على بعض أصحاب المصلحة، أو النظر في الظروف المتغيّرة.
ما هي النتائج المتوقعة؟	اتخاذ قرار إما: • للمضي قدمًا في التنفيذ على النحو المنشود؛ • أو تعديل الخطة عن طريق تعديل الجداول الزمنية أو الميزانيات أو تغيير وكلاء التنفيذ؛ • أو اقتراح تنقيح لخطة استخدام الأراضي والرجوع إلى صناع القرار.

الإطار 11– مواضيع للخطوة 9 في *دليل الممارس*

• الموضوع 9-1: الفرق بين الرصد والتقييم	راجع 9-1 في *دليل الممارس*
• الموضوع 9-2: تقييم مدى توافق الخطة والأداء	راجع 9-2 في *دليل الممارس*
• الموضوع 9-3: الرصد والتقييم التشاركيان	راجع 9-3 في *دليل الممارس*
• الموضوع 9-4: مراجعة الخطة	راجع 9-4 في *دليل الممارس*
الأسئلة الرئيسية	راجع 9-5 في *دليل الممارس*
الأنشطة الرئيسية	راجع 9-6 في *دليل الممارس*
الإنجازات	راجع 9-7 في *دليل الممارس*

بعض الأدوات المفيدة	راجع 9-8 في *دليل الممارس*
القائمة المرجعية	راجع 9-9 في *دليل الممارس*

يقدِّم *الشكل 10* ملخصًا للخطوات المتبعة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، بما في ذلك المدخلات والمخرجات والأنشطة والمسؤوليات. ومن المهم أن نضع في الاعتبار أن هذه الخطوات متكررة؛ وقد تكون هناك حاجة إلى إعادة النظر فيها إذا تم اتخاذ قرار بتنقيح الخطة بناءً على الظروف المتغيّرة أو التنفيذ غير المرضي.

الشكل 10 – ملخص خطوات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي (المدخلات والمخرجات والأنشطة والمسؤوليات)

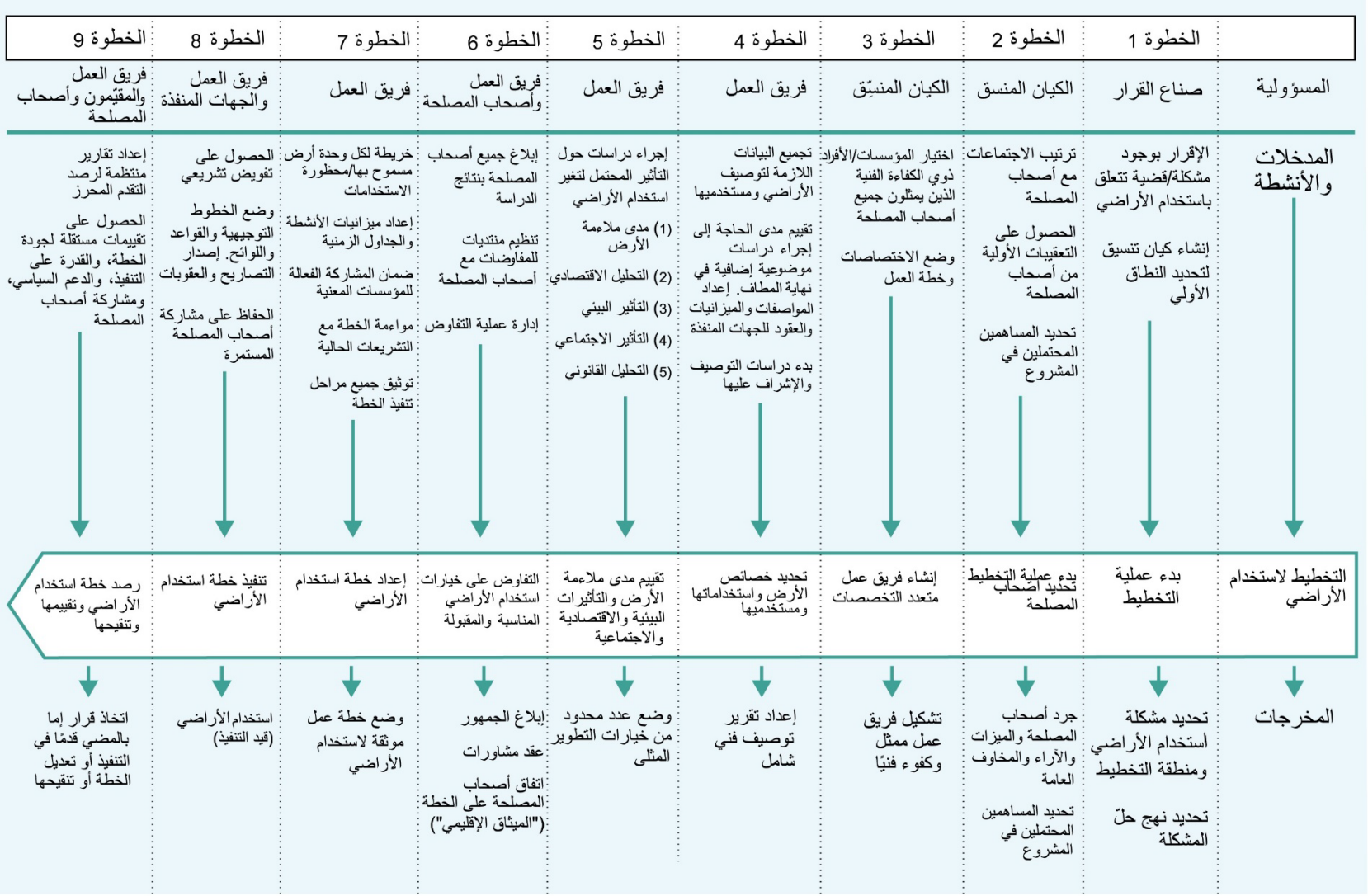

المراجع

Anh Hoang, T., Nachtergaele, F., Chiozza, F. & Ziadat, F. 2022. *Land suitability for crop production in the future*. SOLAW21 Technical background report. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc0878en

Biancalani, R. Brown, D., DeWit, P., Clementi, S. & Ljuša, M. 2004. *Participatory land use development in the municipalities of Bosnia and Herzegovina*. Rome, FAO.

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. 2022. *إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي*. مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. مونتريال، كندا. 7 – 19 ديسمبر/كانون الأول 2022. CBD/COP/DEC/15/4.

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. 2020. *الطبعة الخامسة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي*. مونتريال، كندا.

Cotula, L. 2021. *Tenure rights and obligations – towards a more holistic approach to land governance*. FAO Legal Papers No. 106. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cb5191en.

Crawford, C.L., Estes, L.D., Searchinger, T.D. & Wilcove, D.S. 2021. Consequences of underexplored variation in biodiversity indices used for land-use prioritization. Ecological Applications, 31(7): eo2396. https://doi.org/10.1002/eap.2396.

Dawson, N.M., Coolsaet, B., Sterling, E.J., Loveridge, R., Gross-Camp, N.D., Wongbusarakum, S., Sangha, K.K. *et al.* 2021. The role of indigenous peoples and local communities in effective and equitable conservation. *Ecology and Society*, *26*(3), article 19. https://doi.org/10.5751/ES-12625-260319.

Dubey P.K., Singh, A., Chaurasia, R., Pandey, K.K., Bundela, A.K., Dubey, R.K. & Abhilash P.C., 2021**.** Planet friendly agriculture: farming for people and the planet. *Current Research in Environmental Sustainability*, 3(117):100041. http://dx.doi.org/10.1016/j.crsust.2021.10004.

Erwin, D. 2022. *Urban and peri-urban agriculture case studies: overview, conclusions and recommendations. An annex to urban and peri-urban agriculture – from production to food systems*. Rome, FAO and Leuven, Belgium, Rikolto.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 1993. *Guidelines for land use planning*. FAO Development Series 1. Rome. https://www.fao.org/3/T0715E/t0715e00.htm.

FAO. 1997. *Negotiating a sustainable future for land*. Rome

منظمة الأغذية والزراعة. 2002. *حيازة الأراضي والتنمية الريفية*. دراسات منظمة الأغذية الزراعة عن حيازة الأراضي رقم 3. روما. https://www.fao.org/4/y4307a/y4307a00.htm.

منظمة الأغذية والزراعة. 2012. *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*. روما. https://www.fao.org/policy-support/tools-and-publications/resources-details/ar/c/1509346/.

منظمة الأغذية والزراعة. 2013. *حوكمة حيازة الأراضي من أجل المرأة والرجل. دليل فني لدعم تحقيق الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، المنصفة لكلا الجنسين*. روما.

FAO. 2016. *Negotiated territorial development in a multistakeholder participatory resource planning approach. An initial sustainable framework for the Near East region*. FAO Land and Water Division Working Paper No. 15. Rome.

منظمة الأغذية والزراعة. 2017. *تخطيط استعمالات الموارد الأرضية من أجل الإدارة المستدامة للأراضي*. تخطيط استخدام الأراضي، ورقة عمل رقم 14. روما.

FAO. 2022**.** *The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture (SOLAW) – systems at breaking point*. Main report. Rome. https://doi.org/10.4060/cb9910en.

FAO & United Nations Environment Programme (UNEP). 1999. *The future of our land: facing the challenge. Guidelines for integrated planning for sustainable management of land resources.* Rome, .FAO and UNEP

Fischer, G., Nachtergaele, F.O., van Velthuizen, H.T., Chiozza, F., Franceschini, G., Henry, M., Muchoney, D. & Tramberend, S. 2021. *Global Agro-Ecological Zones v4 – model documentation*. Rome, FAO. .https://doi.org/10.4060/cb4744en

Gagné S.A., Bryan-Scaggs, K., Boyer, R.H.W. & Xiang, W., 2020 Conserving biodiversity takes a plan: how planners implement ecological information for biodiversity conservation. *Ambio*, 49(9): 1490–1505. .https://doi.org/10.1007/s13280-019-01281-z

Gaston, K., Jackson, S., Nagy, A., Johnson, M.P., Cantú-Salazar, L. & Johnson, M. 2008 Protected areas in .Europe – principle and practice. *Annals of the New York Academy of Sciences*, 1134(1):97–119

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2019. Special report: climate change and land. .In: *IPCC*. Geneva, Switzerland. https://www.ipcc.ch/srccl

Lagerkvist, C.J. 2014. Economic drivers for urban and peri-urban agriculture. In: *Urban and peri-urban agriculture for food security in low-income countries – challenges and knowledge gaps*. SLU-Global Report 2014:4. U. Magnusson & K.F. Bergman, eds. Uppsala, Sweden, Swedish University of Agricultural Sciences. https://www.slu.se/globalassets/ew/org/andra-enh/uadm/global/resources/slu-global-report-2014-4-urban-and-peri-urban-agriculture-for-.food-security-webb.pdf

Metternicht, G. 2018. *Land use and spatial planning: enabling sustainable management of .land resources*. Cham, Switzerland, Springer

Pingault N., Licona Manzur C., Meybeck, A., Gitz, V., Baral, H., Bernoux, M., Crumpler, K., Duchelle A.E., Drieux E., and Thomas R.P. 2024. Land use and the Sharm el-Sheikh joint work on implementation of climate action on agriculture and food security. Working .Paper no. 99. Rome, FAO and CIFOR. https://doi.org/10.4060/cd0981en

Rights and Resources & Gordon and Betty Moore Foundation. 2022. Indigenous Peoples and local communities forest tenure pledge. *Rights and Resources Annual Report 2021-2022*. .Washington, DC, Rights and Resources. https://2022report.rightsandresources.org/

Stokes D.L., Hanson, M.F., Oaks, D.D., Straub, J.E. & Ponio, A.V. 2010. Local land-use planning to conserve biodiversity: planners' perspectives on what works. *Conservation .Biology*, 24(2):450–60. https://doi.org/10.1111/j.1523-1739.2009.01356.x

Tarrason, D., Andrian, G. & Groppo, P. 2017. *Toolkit for the application of Green Negotiated Territorial Development (GreeNTD)*. FAO Land and Water Division Working .Paper 16b. Rome, FAO. https://www.fao.org/3/i6591e/i6591e.pdf

United Nations. 1994. *Convention on Desertification.* Information Program on Sustainable .Development. New York, USA

https://archive.ipcc.ch/ipccreports/sres/land_use/index.php?idp=52#s2-2-5-1

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. 2022. تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة عشرة، المعقودة في أبيدجان، كوت ديفوار، في الفترة من 9 إلى 20 أيار/مايو 2022. الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة. إضافة. بون. https://www.unccd.int/sites/default/files/2022-10/ICCD_COP%2815%29_23_Add.1-.2208672A.pdf

UNCCD & FAO. 2020. *Land degradation neutrality in small island developing states*. Bonn, .UNCCD

Verburg, P., Alexander, P., Evans, T. & Vliet, J. 2022 Beyond land cover change: towards a .new generation of land use models. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, 38:77–85

البنك الدولي. 2023. التنمية الحضرية. في: البنك الدولي. واشنطن العاصمة. .https://www.albankaldawli.org/ar/topic/urbandevelopment/overview

Yang, Y., Hobbie, S.E., Hernandez, R.R., Fargione, J., Grodsky, S.M., Tilman, D., Yong-Guan Zhu, Y.-G. *et al.* 2020. Restoring abandoned farmland to mitigate climate change on a .full Earth. *One Earth*, 3(2): 176–186. https://doi.org/10.1016/j.oneear.2020.07.019

Ziadat, F., De Pauw, E., Nachtergaele, F. & Fetsi, T. 2021. A land resources planning toolbox to promote sustainable land management. *Sustainable Agriculture Research,* 10(1). .https://www.ccsenet.org/journal/index.php/sar/article/view/0/44590

Ziadat, F., Berkat, O., Ouchna, R., Toumi, M., Fetsi, T., Harari, N., Mekdaschi Studer, R. & Schlingloff, S. 2022. Participatory land resources planning to promote sustainable landscape management in rainfed areas-Morocco. *Frontiers in Sustainable Food Systems*, 6. https://doi.org/10.3389/fsufs.2022.848043